

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي التخصصي رقم 2025/547

قضايا الاقتصاد العالمي - الاستثمار، تركيا، الشحن البحري

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

M E A K Weekly Economic Report No. 547,

Global economic issues

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

الأحد 12 تشرين الأول، 2025

موقع المستشار الاقتصادي الإلكتروني للبحوث والدراسات

The website of the Economic Adviser for Research and Studies

Strona Doradcy Ekonomicznego ds. Badań i Studiów

لا يعبر مضمون هذا التقرير عن وجهة نظر موقع المستشار الاقتصادي، ولا يتحمل الموقع أية مسؤولية قانونية عن أي قرار يتم اتخاذه بالاستناد للمعلومات المنشورة فيه، ولا يشكل عرضاً أو تشجيعاً لشراء أو بيع أية أصول مالية، بالرغم من ثقة الموقع بإدارته.

"The content of this report does not reflect the views of the Economic Adviser website, and the website does not bear any legal responsibility for any decisions made based on the information published in it. It does not constitute an offer or encouragement to buy or sell any financial assets, despite the website's confidence in its management."

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي التخصصي رقم 547/2025،

قضايا الاقتصاد العالمي - الاستثمار، تركيا، الشحن البحري

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 12 تشرين الأول، 12 October 2025

التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. يتم تقديمه للأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين لتسهيل الوصول إلى المعلومة الاقتصادية.

ربما تحتاج بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص، حيث قد لا تكون موثوقة بما يكفي. يُرجى المساعدة في التحقق من هذه المعلومات وذكر المصدر لضمان الموثوقية. يُعفى المؤلف من المسؤولية عن أي معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، حيث يكون المصدر المثبت في أسفل كل مادة هو المسؤول.

ملاحظة: يرجى إبلاغي في حالة عدم رغبتك في استمرار تلقي التقرير حتى يتم حذف اسمك من قائمة البريدية. شكراً.

رابط تحميل التقرير بصيغة بي دي أف:

M E A K Specialized Weekly Economic Report No. 547/2025,

Global Economic Issues

Prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

This report is the result of monitoring economic media and the internet. It is provided to academics, economists, decision-makers, and followers to facilitate access to economic information.

Some of the information and data in the report may require verification by an expert or specialist, as it may not be sufficiently reliable. Please assist in verifying this information and citing the source to ensure reliability. The author absolves themselves of responsibility for any inaccurate or misleading information in the report, as the source cited at the bottom of each article is responsible.

Note: Please inform me if you do not wish to continue receiving the report so that your name can be removed from the mailing list. Thank you.

Download link for the report in PDF format:

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي التخصصي رقم 2025/547

قضايا الاقتصاد العالمي - الاستثمار، تركيا، الشحن البحري

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

M E A K Weekly Economic Report No. 547,

Global economic issues

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

الأحد 12 تشرين الأول، 2025



Contents وملخص محتويات التقرير

- 1 - كيف تحيي أموالك وتستثمر بنذكاء.. الذهب أم العقار؟7
حرب تجارية شرسة، شح في السيولة، تضخم متصاعد، ديون عالمية تخطت 320 تريليون دولار، واستثمارات تهتز بثوانٍ على وقع تغريدة واحدة من البيت الأبيض.. في هذا المشهد المرتبك، يبقى السؤال الأهم: ماذا يجب أن يفعل الأفراد والمستثمرون اليوم؟
- 2 - أكبر صندوق سيادي بالعالم بعيد هيكلة استثماراته في أسهم مصرية16
تراجعت قيمة استثمارات صندوق الثروة السيادي النرويجي، أكبر صندوق سيادي في العالم، بمصر بنسبة هامشية بلغت 3.6% إلى 96.7 مليون دولار عبر 9 شركات بنهاية شهر يونيو الماضي، مقابل 100.3 مليون دولار عبر 10 شركات في نهاية 2024.
- 3 - أنقرة تطوي صفحة "الودائع المحمية بالليرة" بعد 4 سنوات من إطلاقها ...18
أنهى البنك المركزي التركي اليوم السبت العمل ببرنامج "الودائع المحمية من تقلبات سعر الصرف، في خطوة وُصفت بأنها فصل جديد في مسار التخلي عن السياسات الاقتصادية غير التقليدية التي تبناها الرئيس رجب طيب أردوغان خلال أزمة الليرة.
- 4 - بعد تبخر تريليون دولار.. هل اقتربت "فقاعة الذكاء الاصطناعي"؟20
اهتزت أسواق المال العالمية على وقع خسائر غير مسبوقة في أسهم التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي منذ عدة أيام وتبخر تريليون دولار من القيمة السوقية للشركات العاملة في قطاع الذكاء الاصطناعي

- 5 - معضلة ألمانيا بشأن إعادة التقويم الاستراتيجي مع الصين 23
وصلت علاقة ألمانيا الاقتصادية مع الصين إلى نقطة تعطف. كانت العلاقات ذات يوم تتميز بالمنفعة المتبادلة والتكامل الصناعي، وهي الآن متوترة بسبب عدم التماثل المتزايد، والمنافسة الشديدة، والضغط الجيوسياسية.
- 6 - التجارة العالمية على أعتاب الركود... انهيار تاريخي بأسعار الشحن البحري 30
تشهد حركة الشحن البحري العالمية اضطرابات ملحوظة، إذ انخفضت أسعار الشحن من الصين إلى الساحل الغربي للولايات المتحدة بنسبة 68% عن أعلى مستوياتها في يونيو/حزيران الماضي.
- 7 - البيانات الاقتصادية تغير توقعات الأسواق بشأن الفائدة الأمريكية 32
شهدت الأسواق المالية زيادة كبيرة في رهاناتها على دورة تيسير نقدي مستمرة من الاحتياطي الفيدرالي، حيث تعكس العقود الآجلة الآن توقعات بأربع تخفيضات متتالية لأسعار الفائدة بمقدار ربع نقطة مئوية حتى يناير المقبل.
- 8 - ثروات الأمم.. ما هي أكبر صناديق سيادية في العالم وكيف يتم الاستثمار فيها 35
تحتل صناديق الثروة السيادية مركزاً محورياً في الاقتصاد العالمي، حيث تعد أداة رئيسية لإدارة الأصول المالية الضخمة التي تملكها الدول، وتهدف إلى تنمية الثروات الوطنية عبر استثمارات طويلة الأمد في مختلف الأسواق المحلية والدولية.
- 9 - الدول الإسلامية تملك مفاتيح الاقتصاد العالمي.. فهل توحد جهودها للتأثير السياسي؟ 40
تمتلك الدول الإسلامية قدرات اقتصادية وإستراتيجية هائلة تؤهلها للعب دور محوري في صياغة السياسات العالمية. هذه الإمكانيات تتنوع بين الثروات الطبيعية كالنفط والغاز، ورأس المال البشري
- 10 - كيف أسست أميركا صناعة قوية عبر التاريخ؟ وما علاقة الحروب؟ 48
في وقت يكثر فيه الحديث داخل البيت الأبيض والكونغرس عن "إعادة التصنيع" باعتبارها ركيزة لتعزيز القوة الاقتصادية، تطرح دراسة حديثة نشر مضمونها عبر وكالة بلومبيرغ قراءة معمقة لتجربة الولايات المتحدة قبل أكثر من قرن.

11 - اكتشاف في روسيا يهدد مستقبل الطاقة الشمسية.. كنز تحت الجبال قد

يقلب الموازين! 51

يبدو أن اكتشافاً قديماً تحت جبال روسيا قد يهدد صناعة الطاقة الشمسية الحالية، لطالما اشتهرت روسيا بمواردها الضخمة من الطاقة سواء النفط أو الغاز، بالإضافة إلى المعادن الثمينة، لكنها تظهر كمورد رئيسي لطاقة المستقبل.

12 - هل يصمد الاقتصاد الألماني طويلاً؟ 52

يُنظر إلى الاقتصاد الألماني باعتباره حجر الزاوية في المنظومة الأوروبية ومحرك النمو الذي حافظ على استقرار الاتحاد لعقود، حتى استحق وصفه بـ"قاطرة أوروبا" غير أنّ هذا الاقتصاد، الذي عرف فترات ازدهار قوية، مرّ أيضاً بمراحل انكماش،

13 - استقرار الدولار قبل تصريحات الفيدرالي وبيانات التضخم الرئيسية 60

استقر الدولار الأمريكي يوم الاثنين بعد أسبوع متقلب سابق، حيث من المقرر أن توفر خطابات من عدد من مسؤولي الاحتياطي الفيدرالي على مدار الأسبوع اتجاهاً قبل صدور بيانات التضخم الرئيسية.

14 - نص خطاب محافظ الفيدرالي باول التوقعات الاقتصادية لعام 2025 63

جبروم باول التوقعات الاقتصادية لعام 2025 واسترجع آخر خطاب له عام 2019، حين أكد أن تغير التوقعات يستدعي تغير السياسات. أن جائحة كوفيد-19، شكّلت صدمة غير متوقعة غيّرت مسار الاقتصاد والسياسات بشكل عميق.

15 - آراء المحللين ، أبرز تحركات اليوم: الأنظار على بيانات التضخم الأمريكية 65

شهد الدولار الأمريكي (USD) ارتفاعاً طفيفاً خلال تداولات نهاية الأسبوع الماضي ، وسط حالة من الحذر بين المتعاملين قبيل صدور بيانات مؤشر أسعار المستهلك الأمريكي (CPI)، والتي تمثل المحرك الرئيسي لتوجهات السوق في الجلسات المقبلة.

16 - أسعار النفط تقفز إلى أعلى مستوى في 7 أسابيع بفعل تراجع مفاجئ في

المخزونات الأمريكية 67

ارتفعت أسعار النفط بنحو 3% إلى أعلى مستوياتها في سبعة أسابيع يوم الأربعاء، بعد تراجع مفاجئ في مخزونات الخام الأمريكية الأسبوعية، ما عزز شعوراً في السوق بتناقص المعروض وسط مشكلات في الصادرات من العراق وفنزويلا وروسيا.

17 - خطاب ترامب في الأمم المتحدة: رسائل ناربة عن غزة والاقتصاد والهجرة

الثلاثاء 23 سبتمبر 2025 03:08م الأخبار / أخبار اقتصادية70

شهدت قاعة الجمعية العامة للأمم المتحدة اليوم خطاباً مثيراً للرئيس الأمريكي دونالد ترامب، حيث ركّز ترامب على قضايا غزة، فلسطين، الاقتصاد الأمريكي، وأزمة الهجرة في أوروبا. وجاء خطاب ترامب في توقيت يعكس رؤيته السياسية داخلياً وخارجياً.

الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
تقارير

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي التخصصي رقم 2025/547

قضايا الاقتصاد العالمي - الاستثمار، تركيا، الشحن البحري

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

M E A K Weekly Economic Report No. 547,

Global economic issues

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

الأحد 12 تشرين الأول، 2025



1 - كيف تحمي أموالك وتستثمر بذكاء.. الذهب أم العقار؟

الذهب Reuters ©



بين أزمة رسوم ترامب الجمركية، وتقلبات السياسة العالمية، يجد الاقتصاد العالمي نفسه على حافة أزمة جديدة، لكتّها، هذه المرة، أكثر تعقيداً من أي وقت مضى. حرب تجارية شرسة، شح في السيولة، تضخم متصاعد، ديون عالمية تخطت 320 تريليون دولار، واستثمارات تهتز بثوانٍ على وقع تغريدة واحدة من ساكن البيت الأبيض.. في هذا المشهد المرتبك، يبقى السؤال الأهم: ماذا يجب أن يفعل الأفراد والمستثمرون اليوم؟ الخبراء يجمعون على ضرورة التسلح بثلاثة محاور: السيولة، الأصل العقاري، والذهب:

الاحتفاظ بسيولة تعادل 6 أشهر من المصاريف يوفر شبكة أمان عند الأزمات. شراء العقارات يمنحك الاستقرار. الذهب عاد ليتربع على عرش الملاذات الآمنة، مدعوماً بطلب عالمي غير مسبوق، وتوقعاتٍ بملازمة 3700 دولار للأونصة بنهاية العام الحالي. لكن حتى الذهب، يُنصح بالتعامل معه بذكاء؛ عبر الشراء المنتظم بنسبٍ صغيرة، لا دفعة واحدة.

ويوضح أن هذا التوتر السياسي لا بد أن يؤدي إلى توتر اقتصادي. ويشير إلى أن الوضع الحالي يبدو مستقراً ظاهرياً طالما أن الولايات المتحدة الأميركية قادرة على الاقتراض بلا حدود. لكن المشكلة تبدأ عندما تبدأ الجهات المقرضة، كما هو الحال اليوم مع الولايات المتحدة الأميركية، في التساؤل عن قدرتها على إدارة ديونها وتحسين وضعها الاقتصادي. وقد بدأنا نرى تراجعاً تدريجياً في مكانة الدولار كعملة احتياط عالمية، وهي عملية قد تستغرق عقوداً.

الاقتصاد الأمريكي.. أزمة أم تحديات؟

يرى ليمند أن وصف الوضع الاقتصادي الحالي للولايات المتحدة الأميركية بأنه "أزمة" قد يكون مبالغاً فيه. ويشير إلى أن حل المشاكل الجيوسياسية المزمنة لن يحدث بين عشية وضحاها، وحتى الاتفاق التجاري بين الصين وأميركا يبدو مستبعداً في ظل تصلب مواقف الطرفين خاصة الصين. ويرجع ذلك جزئياً إلى الثقافة الصينية الآسيوية التي تقدر الفخر والكرامة، وترفض أي استفزاز أو لغة غير لائقة في التعاملات الدولية. تحول إلى محور رئيسي في العلاقات الدولية؟

فرع بنغازي

أعلنت كريستين لاجارد رئيسة البنك المركزي الأوروبي، في 26 مايو 2025، أن البورو يمكن أن يصبح بديلاً عملياً للدولار. وقد جاءت هذه التصريحات في ظل واقع دولي أقل ما يوصف به أنه مضطرب على الصعيد الاقتصادي بأبعاده المختلفة بما فيها النقدية والمالية والتجارية. ولعل هذا الاضطراب هو ما دفع لاجارد إلى ما ذهبت إليه باعتبار أن الولايات المتحدة هي المتسبب الرئيسي في تلك الاضطرابات. لكن الأمر لا يقف عند مجرد الظرف الاقتصادي الراهن، والذي بات يتميز بحالة من عدم اليقين يحذر الكثيرون من تداعيات استمرارها على الاقتصاد العالمي، بما في ذلك تراجع معدلات النمو، وما يمكن أن يحدثه تراجعها على معدلات الفقر والجوع، وغيرها من أهداف التنمية المستدامة، وإنما يطال الجانب السياسي والاستراتيجي العالمي، في ظل توجهات واضحة نحو زيادة الإنفاق العسكري، وتقليل الموارد المتاحة لمؤسسات الإغاثة الدولية التي تعمل في ظروف صعبة وسط مخيمات اللاجئين والنازحين، كما أن هناك مؤسسات حكومية دولية تعرضت لضغوط كبيرة بعد توقف تمويل أحد الأعضاء المساهمين بنصيب كبير في

ميزانيتها، والذي ترافق مع انسحابها منها مع عدم دفع المتأخرات، وهو ما حدث تحديداً مع منظمة الصحة العالمية في ظل الموقف الأمريكي منها.

ما صرحت به لاجارد في محاضرة لها بكلية هرتي ببرلين كان موضوع جدل كبير بين المختصين منذ سنوات. وقد نوقش في أكثر من مناسبة على صفحات إصدارات صندوق النقد الدولي بينما كانت لاجارد تديره قبل أن تستقيل لتنتقل لقيادة البنك المركزي الأوروبي، ومن بين هذه الإصدارات مجلة التمويل والتنمية التي يصدرها الصندوق، حيث كان هناك نقاش عميق حول جوانب كثيرة لتلك القضية في العدد الصادر في يونيو 2019 بمناسبة مرور 75 عاماً على إنشاء الصندوق. ويبقى السؤال إلى أي مدى يمكن أن يتحول ما طرحته لاجارد إلى واقع؟، ومتى يمكن أن يحدث ذلك؟، وهل الأمر قاصر على العملة الأوروبية أم أن هناك عملات أخرى يمكن أن تقوم بنفس الدور الذي تحدثت عنه لاجارد؟، وهل المسألة مرتبطة بإحلال كامل محل الدولار أم أن الأمر لا يعدو أن يكون تحسين أوضاع بالنسبة لليورو وغيره من العملات؟، ثم كيف سيكون السلوك الأمريكي حيال هذه التوجهات والدعوات والتي يمكن أن تتحول إلى سياسات؟ طرح كريستين لاجارد

ذهبت رئيسة البنك المركزي الأوروبي إلى أن هناك اضطرابات شهدتها النظام الاقتصادي العالمي مؤخراً على وقع الإجراءات الأمريكية التي ضربت الانفتاح والتعددية. هذان العنصران اللذان طالما دافعت عنهما واشنطن، وكنا من عناصر دعم قيادتها العالمية، بما في ذلك هيمنة عملتها على التبادلات الدولية وكعملة احتياط، وأن كل هذا كان مما "مهد الطريق لازدهار التجارة والنمو المالي". هذا النظام الذي استمر لمدة ثمانية عقود عاد بالنفع على الدول الأوروبية، وخدم مصالح الاتحاد الأوروبي. هذه الفوائد بدأت بالتراجع في ظل ما وصفته لاجارد بـ "التصدع" في هذا النظام خاصة بعدما بات "التعاون متعدد الأطراف يستبدل بصراعات ثنائية، وتحل الحمائية مكان الانفتاح".

هذه الاضطرابات تسببت فيها السياسات الأمريكية وما ترتب عليها من تصدع هددت "الدور المهيمن للدولار". ومن ثم فإن ما يحدث للدولار "يفتح الباب لليورو للعب دور دولي أكبر". هذا التزايد في دور اليورو على الصعيد الدولي من شأنه التخفيف من تكلفة الاستدانة من قبل دول الاتحاد الأوروبي، ويسهم في حماية الاتحاد من تذبذبات

أسعار الصرف. ووصل الأمر بلاجارد إلى اعتبار تحول اليورو إلى العملة الرئيسية في العالم بمثابة ضمانة لأوروبا لكي "تتحكم في مصيرها بشكل أفضل"، معتبرة أن الأمر سيتطلب التزاماً أوروبياً لا يتزحزح بالنسبة للتجارة الحرة. ومن أجل تحقيق ذلك، سيحتاج الاتحاد الأوروبي إلى "التزام ثابت حيال التجارة المفتوحة". وقد اعتبرت لاجارد أن الأمر لن يكون سهلاً الحدوث، ويحتاج إلى عمل جاد حتى يمكن تحقيقه بجدارة. ما طرحته كريستين لاجارد بخصوص البحث عن بديل للدولار ليس بالجديد، وهنا يجدر ذكر أمرين مهمين: أولهما يتمثل في أنه ومنذ سنوات قد كثر الحديث عما يمكن تسميته بـ"اهتزاز عرش الدولار". الجدل بخصوص هذه القضية كان مرتبطاً بمسائل كثيرة تتعلق بمسارات تطور النظام الاقتصادي العالمي، وموازن القوى فيه، وهو ما سيرد الحديث عن بعض ملامحها لاحقاً. وثانيهما يتعلق بما يمكن تسميته بإشكالية فوائد وخسائر المحافظة على وضع الدولار القوي بالنسبة للاقتصاد الأمريكي ذاته. وفي هذا السياق، فقد تناول البعض الخلل الذي شاب تسبب القرارات الأمريكية الخاصة برفع الرسوم التجارية من قبل الإدارة الأمريكية الحالية، حيث أن مسألة قوة الدولار كانت من ضمن مسائل أخرى تم إغفالها كعوامل داخلية للعجز التجاري الأمريكي، وليس مجرد السياسات التجارية للدول الأخرى. فالمحافظة على دولار قوي تزيد من ثمن المنتجات الأمريكية، ومن ثم تقل تنافسيتها في الأسواق الخارجية، وفي نفس الوقت فإن الدولار القوي يضمن ثقة أكبر في العملة الأمريكية مما يجعله يستمر في المحافظة على وضعه كملاذ بالنسبة للمستثمرين، خاصة في سوق السندات الأمريكي الضخم، وكذلك بالنسبة للسندات التي تطرحها الكثير من دول العالم مقومة بالدولار.

ربما لو كانت العلاقات الأمريكية-الأوروبية على تناغمها الذي اعتادت عليه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية -دون أن يعني ذلك بطبيعة الحال غياب الخلافات- لما وصل الحال بالمسئولة الأوروبية إلى طرح عملة الاتحاد الأوروبي كبديل للدولار الأمريكي، علماً بأن لاجارد كانت من قبل تشغل منصب المدير العامة لصندوق النقد الدولي. وفي هذا الصندوق كانت المقاومة الأمريكية على أشدها بالنسبة لأي محاولات لتغيير أو حتى تحسين الواقع فيما يتعلق بحصص التصويت في الصندوق رغم كل التطورات التي حدثت على صعيد موازين القوى الاقتصادية العالمية. وهذا ما جعل الكثير من الخبراء،

بما فيهم بعض الخبراء في الصندوق نفسه، يحذرون من استمرار التباطؤ في عملية إصلاح الصندوق.

كما أن هناك مسائل أخرى مهمة تتعلق بما طرحته لاجارد، من بينها إلى أي مدى سيتحول طرحها إلى نهج تتبناه مؤسسات الاتحاد الأوروبي وتدافع عنه من ناحية أولى، ومن ناحية ثانية كيف سيكون رد الفعل الأمريكي على مثل هذا التوجه الأوروبي؟، هل سيكون هناك المزيد من التشدد الأمريكي حيال الاتحاد الأوروبي أم سيكون هناك مهادنة أمريكية؟ كما أن الأمر لن يقف عند مجرد تصريحات للمسئولة الأوروبية وردود الفعل الأمريكية عليها، وإنما سيمتد إلى تفاعل قوى أخرى على رأسها الصين، وحتى روسيا التي حرمت في السنوات الأخيرة من التعامل بنظام التحويلات الدولية (سويفت)، ومسائل أخرى كثيرة.

تفاعلات دولية

هيمنة الدولار كعملة دولية تتم بها معظم المعاملات لم تأت من فراغ، وإنما كانت نتاجاً لهيمنة أمريكية مطلقة في المعسكر الرأسمالي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، هذه الهيمنة زادت وترسخت عقب نهاية الحرب الباردة وتفكك الكتلة الشرقية وانهيار الاتحاد السوفيتي. لكن لم تمض إلا سنوات ليست بالكثيرة حتى بدأت الكثير من العورات تظهر في الاقتصاد الأمريكي. هذه الأمور بدل أن يتم البحث عن حلول شافية لها في الداخل الأمريكي، باتت التهم توزع يميناً ويساراً ولم يستثن من ذلك حتى الحلفاء بأنهم وراء عثرات الاقتصاد الأمريكي. وقد جاء الرئيس دونالد ترامب بإجراءات غير مسبوقة على صعيد الرسوم التجارية، معتبراً أن هذه الوسيلة هي التي من خلالها ستأتي الدول الأخرى مذعنة، فضلاً عما ستدره من أموال على الخزينة الأمريكية، ناهيك عما ستؤدي إليه من عودة الشركات الأمريكية للعمل في الداخل.

يشار هنا إلى أن هذه القناعات كانت لدى ترامب منذ سنوات طويلة قبل أن يدخل معترك السياسة، كما أن الأمر لم يرتبط فقط بالصين المنافس القوي من خارج المعسكر الرأسمالي، والتي طالما اهتمت من قبل إدارات أمريكية غير إدارتي دونالد ترامب بأنها تعتمد خفض قيمة عملتها حتى تحقق منتجاتها فائضاً في الأسواق الخارجية بما فيها السوق الأمريكية، وكذلك قيام بكين بما اعتبرته واشنطن "سطواً" على براءات الاختراع

الأمريكية، و"سرقة" للوظائف وغيرها من الاتهامات الأمريكية التي كانت تأخذ منحى تصاعدياً موازياً لاستمرار الصعود الاقتصادي الصيني. وفي مراحل تالية بات هذا الصعود متهماً أمريكياً بأنه صعود غير سلمي، ووصل الحال إلى اعتبار الصين مهدداً للنظام الدولي القائم على القواعد وليس لواشنطن وحدها في ظل ما باتت تتمتع به بكين من أدوات سياسية واقتصادية وعلمية. يلاحظ أيضاً أن بعض الاتهامات التي وجهت للصين سبق توجيهها لبعض حلفاء واشنطن وعلى رأسهم اليابان، وخاصة ما يتعلق بمسألة تخفيض العملة. وفي الوقت الراهن لم يعد الأمر يتعلق بمجرد اتهامات أمريكية للحلفاء، وإنما بإجراءات عقابية تطالبهم كما تطال غيرهم على الصعيد التجاري، ولم يعد الأمر يقف عند ذلك، وإنما بات الحلفاء تحت ضغط أمريكي متواصل من أجل المزيد من المدفوعات لواشنطن مساهمة فيما تقوم به من حماية لهم. بل إنها تحذرهم صراحة من مجرد التنسيق مع الصين فيما يتعلق بقضية الرسوم التجارية، حيث اعتبر وزير الخزانة الأمريكي سكوت بيسنت مثل ذلك التصرف بمثابة "خطوة انتحارية".

من الطبيعي أن ما أصاب الاقتصاد الأمريكي إجمالاً قد انعكس على العملة الأمريكية، وقد ترافق مع ذلك صعود لاقتصادات أخرى باتت تضيق الفجوة كثيراً بينها وبين الاقتصاد الأمريكي وعلى رأسها الصين، فضلاً عما باتت تسعى إليه تلك الاقتصادات من صيغ تعاون خارج المنظومة الغربية، وقد وصل الأمر إلى إنشاء مؤسسات تمويل عارضتها الولايات المتحدة من قبيل البنك الآسيوي للاستثمار في البنية الأساسية الذي جاء بمبادرة صينية، والذي بدأ العمل في عام 2016 بعدد أعضاء بلغ 57 دولة مؤسسة، وأخذ العدد يتزايد إلى أن وصل بعد أربع سنوات إلى 103 عضو، تمثل اقتصاداتها حوالي ثلثي الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وعدد سكانها حوالي أربعة أخماس سكان العالم.

ترافق مع ذلك توسع شبكة علاقات الصين الاقتصادية، خاصة في إطار المشاريع التي طرحتها، وعلى رأسها مبادرة الحزام والطريق، كما أنها بادرت إلى عقد اتفاقات بموجبها يتم عقد صفقات تتم تسويتها بالعملات المحلية. وقد باتت العملة الصينية تستخدم ضمن احتياطات العملة الأجنبية في الكثير من الدول خاصة في القارة

الأفريقية. ومع تصاعد الاستثمارات الصينية في الخارج باتت الولايات المتحدة تحذر من تلك الاستثمارات تحت لافتة "فخ الديون الصينية".

عملة اليورو التي تحدثت عنها كريستين لاجارد قد لا تكون البديل الوحيد المطروح للدولار على الساحة الدولية في حال كانت احتمالية الاستبدال قائمة من الأساس. إذ ما زال الدولار هو العملة الأولى في المعاملات الدولية. وهنا هل يمكن تصور وجود تنسيق وتعاون بين الاتحاد الأوروبي والصين على هذا الصعيد؟ كما هو معلوم فإن الاتحاد الأوروبي يمد خطوة تجاه الصين ويؤخر الأخرى، وهو ما زال يصنف الصين كشريك ومنافس وخصم نظامي في نفس الوقت. كما أن واشنطن لا تخفي قلقها من أي تقارب أوروبي مع بكين.

وهنا يمكن أن تطرح مسألة أخرى تتعلق بمدى العلاقة بين ما طرحته كريستين لاجارد وما يطرحه الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون بخصوص الاستقلال الاستراتيجي الأوروبي، وما أضافه عند زيارته إلى فيتنام في 27 مايو 2025 فيما يتعلق باستراتيجية الطريق الثالث، معتبراً أن "أكبر اقتصاد في العالم يقرر عدم احترام قواعد التجارة العالمية ويفرض رسوماً تتغير تبعاً لليوم الذي نستيقظ فيه". كما أنه عاد للتركيز على هذه النقطة في خطابه بحوار شانجريلا في سنغافورة في 30 من الشهر نفسه، علماً بأن انتقاداته لم تقف عند واشنطن، وإنما نالت الصين نصيبها أيضاً.

فرص التحول عن الدولار

لن يكون من السهل على دول العالم التحول مرة واحدة عن الدولار، خاصة وأن الكثير من الدول تربط عملاتها به، كما أن الثقة في العملات الأخرى لم تصل بعد إلى مستوى الثقة في الدولار على الرغم من الهزات التي يتعرض لها، ثم لا يجب إغفال الوضع الخاص للولايات المتحدة في صندوق النقد الدولي، وهو الوضع الذي لن تقبل بسهولة التخلي عنه، خاصة وأن خبرة تعديل حصص التصويت في الصندوق قد شهدت مقاومة أمريكية شديدة رغم كل المتغيرات في الواقع الاقتصادي الدولي.

ما زال الدولار في مقدمة العملات التي تستخدمها الدول ضمن احتياطاتها النقدية، وقد وصل نصيب الدولار في هذه الاحتياطات بنهاية عام 2024 إلى حوالي 58%، وفي المرتبة الثانية يأتي اليورو بحوالي 20%، أما العملة الصينية فإن نسبتها

حوالي 2.2% فقط، وتسبقها كل من العملة اليابانية والجنيه الإسترليني والدولار الكندي.

يحتاج العالم إلى نقاش جاد حول قضايا اقتصادية كثيرة، ربما لا يكون استبدال الدولار في مقدمتها. وعلى صعيد العملات تحديداً، هناك القضايا الخاصة بالعملات الرقمية. فالكثير من القواعد التي باتت هناك قناعات بأنها أصبحت مستقرة باتت في مرمى الاستهداف حتى من قبل من دافعوا عنها وتبنوها لسنوات طويلة، ومن ذلك حرية التجارة، والعملة، والاحتكام إلى المؤسسات الدولية في حال نشوب الخلافات. وهنا تطرح تساؤلات عديدة: هل الأهم البحث عن عملة بديلة للدولار أم إعادة الاعتبار لقواعد منظمة التجارة العالمية المفترض أنها تضمن حرية التجارة، وتوفير حلول للخلافات التي تنشأ بشأنها. ومن ثم ضرورة الدخول في عملية جادة لإدخال إصلاحات جديدة وجذرية على مؤسستي بريتون وودز ممثلتين في صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي. فكيف لهاتين المؤسستين أن تبقىا تحت الإدارة الأوروبية والأمريكية منذ نشأتها على الرغم من كل ما طال الاقتصاد العالمي من تطورات بما في ذلك بروز قوى اقتصادية فاعلة خارج المنظومة الغربية؟، وكيف لدول باتت اقتصاداتها تقل كثيراً عن اقتصادات سبقتها ومع ذلك ما زالت تتمتع بحصص تصويت تفوق تلك الدول التي تخطتها؟، فعلى سبيل المثال فإن الولايات المتحدة منفردة تمتلك 16,5% من حصة التصويت في صندوق النقد الدولي، ودول الاتحاد الأوروبي وبريطانيا تمتلك مجتمعة 29,6%، بينما حصة الصين 6,1%، وهي أقل من حصة اليابان البالغة 6,2%. هذا التوزيع لم يعد يعكس الأوزان النسبية للقوى الاقتصادية العالمية.

مسألة منافسة عملات أخرى للدولار مطروحة منذ سنوات، وكان هناك تعداد لمزاياها حتى من قبل علماء اقتصاد في جامعات أمريكية، ومن بينهم إيمانويل فارحي من جامعة هارفارد، والذي ذهب إلى أن ظهور عملات منافسة للدولار يقترب من أن يكون أمراً حتمياً، وحدد في ذلك الإطار اليورو والأوروبي والرنمينبي الصيني، معتبراً أن مثل هذه المنافسة قد تجعل من النظام النقدي الدولي "أكثر أماناً وكفاءة"، ليس هذا فحسب بل التنافس على صعيد العملات سوف يعوض "النقص في الأصول الآمنة"، وإن كان قد ذهب إلى أن ما أسماه بـ"النظام النقدي متعدد الأقطاب بحق لن يكون له وجود في

المستقبل"، معتبراً أنه رغم ما يقوم به الاتحاد الأوروبي والصين على صعيد دعم الدور الدولي لعملة كل منهما، فإن "السمعة والمؤسسات لا يتم بناؤها بين عشية وضحاها".
قد يبدو هذا التقييم الذي مضى عليه ست سنوات منطقياً، لكن في ظل التغيرات والمتغيرات الراهنة ربما كانت الفترة الزمنية المطلوبة أقل، خاصة وأن هناك تأكلاً واضحاً في السمعة والمؤسسات التي تحدث عنهما إيمانويل فارجي بالنسبة للولايات المتحدة، في مقابل تصاعد بالنسبة لقوى أخرى على رأسها الصين. فضلاً عن أن هناك قناعة بأن الأمر لن يحدث بشكل تلقائي، وإنما ينبغي أن يكون عن استحقاق على حد تعبير لاجارد التي ذهبت إلى أن "اليورو لن يكتسب النفوذ العالمي بل عليه أن يستحقه"، مضيفاً أن "التغيرات الجارية تفتح الباب أمام لحظة عالمية لليورو".

ويصبح السؤال المطروح: هل تستمر هذه اللحظة ليس بالمعنى الحرفي للكلمة وإنما بمعنى استمرار تلك الظروف؟، وهنا لابد من طرح تساؤلات من قبيل: ماذا بعد رحيل دونالد ترامب عن السلطة؟، هل ستستمر السياسة الأمريكية على حالها؟، ومن ثم هل سيستمر التباعد بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، أم أن الأمر سيكون مشابهاً لما حدث بعد انتهاء ولاية ترامب الأولى ومجيء إدارة بايدن؟، حيث عادت الأمور إلى طبيعتها، وحدث ما يمكن تسميته ترميم للعلاقات الأمريكية-الأوروبية في إطار عملية ترميم لعلاقات واشنطن بحلفائها في أوروبا وآسيا.

ختاماً، يتضح أن مسألة التنافس بين العملات لا تحكمها مجرد رغبات ولا حتى قرارات، فهذه عملية ترتبط بممارسات وسياسات تخص الدول أصحاب العملات المتنافسة وكذلك كل دول العالم التي تنخرط في تفاعلات تجارية تتطلب تسويات. كما أن المسألة ليست مجرد فنيات تتعلق بالأمور النقدية، وإنما لها ارتباطاتها بالمسائل المالية والتجارية وكذلك تؤثر وتتأثر بكل مراحل العملية الإنتاجية، وكذلك التجارة العالمية للخدمات. المسألة ليست نقدية بحتة ولا اقتصادية خالصة، وإنما هي ترتبط بتحولات تاريخية استراتيجية، وهذا ما تم في الماضي، وما يمكن أن يحدث في المستقبل. من الواضح أن هناك عملية تتطور، هذه العملية بدأت منذ انهيار قاعدة الذهب بداية سبعينيات القرن الماضي، ومن ثم جاء إطلاق عملة الاتحاد الأوروبي الموحدة مع نهاية التسعينيات، لتصل اليوم إلى الاستحواذ على نسبة ليست بالقليلة في احتياطات

النقد الأجنبي لدى البنوك المركزية، والعملية الصينية التي لم يكن لها وجود ضمن هذه الاحتياطات تقريباً باتت موجودة حتى وإن كانت نسبتها قليلة إلا أنه يتوقع زيادتها، يضاف إلى ذلك الاتجاه إلى المزيد من اتفاقيات تسوية المعاملات بالعملات المحلية، كما أنه لا يمكن إغفال توجه الكثير من الدول إلى زيادة مكون الذهب ضمن احتياطاتها في ظل التذبذب في أسعار العملات.

هذه التطورات لا يمكن فصلها عن التطورات فيما يتعلق بموازين القوى الاقتصادية على الساحة الدولية، والتي تنعكس في موازين القوة الشاملة، والتي لم تعد كما كانت عند نهاية الحرب العالمية الثانية، ولا حتى عند نهاية الحرب الباردة. وإذا كان العالم يعيش حالة من عدم اليقين تحذر الكثير من المؤسسات الدولية من تداعياتها، فإن اليقين الراسخ هو أن العالم يتغير، أما حدود هذا التغير ومداه ومنتهاه فمره التفاعلات الدولية تعاونية كانت أو صراعية. ومن الواضح أن مسألة التنافس بين العملات باتت في قلب هذه التفاعلات.

المراجع:

صدقي عابدين، 4.6.2025، صراع العملات: كيف تحول إلى محور رئيسي في العلاقات الدولية؟، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.
أحمد أبو الطرايش، 5.5.2024، 6 نقاط لفهم قوة العملة وتأثيرها الاقتصادي العالمي، الجزيرة للدراسات.

[المركز الليبي للدراسات الاستراتيجية](https://lcss.gov.ly/articles/blog/post-1103/)

<https://lcss.gov.ly/articles/blog/post-1103/>

2 - أكبر صندوق سيادي بالعالم يعيد هيكلة استثماراته في أسهم مصرية

رغم ارتفاع القيمة السوقية لمعظم الشركات التي يستثمر فيها

الرياض - العربية Business، نشر في 13 أغسطس، 2025:

تراجعت قيمة استثمارات صندوق الثروة السيادي النرويجي، أكبر صندوق سيادي في العالم، بمصر بنسبة هامشية بلغت 3.6% إلى 96.7 مليون دولار عبر 9 شركات بنهاية شهر يونيو الماضي، مقابل 100.3 مليون دولار عبر 10 شركات في نهاية 2024. ضمن

خططه لإعادة هيكلة استثماراته عالمياً. وجاء هذا التراجع رغم ارتفاع القيمة السوقية لمعظم الشركات التي يستثمر فيها الصندوق، وذلك نتيجة خفضه للحصص بعدد من الشركات. وتخرج الصندوق من شركتي الدلتا للسكر، ومصر للألومنيوم، فيما ضم شركة "يو" للتمويل الاستهلاكي لمحفظته بحصة 0.06% من أسهمها بقيمة 234.6 ألف دولار.

وخفض الصندوق حصته في الشركات المتبقية، حيث تراجعت حصته في "التجاري الدولي" إلى 0.37% مقابل 0.5%، وفي "إي فاينانس" إلى 0.56% مقابل 1.14%، وفي "تعليم لخدمات الإدارة" إلى 2.88% مقابل 2.99%، وفي "التشخيص المتكاملة" إلى 2.36% مقابل 2.92% ورفع "السيادي النرويحي" حصته في شركة "فوري" إلى 4.22% مقابل 4.11%، وثبت حصته في مجموعة طلعت مصطفى عند 1%، و"إي إف جي القابضة" عند 0.3% ويستثمر الصندوق في 5 أسواق عربية هي الإمارات وقطر والكويت ومصر والمغرب بأكثر من 5.3 مليار دولار. وقلص الصندوق استثماراته في الشركات بالمنطقة العربية إلى 77 شركة بعد تخارجه من 8 شركات.

تراجع قيمة "السيادي النرويحي": وأعلن صندوق الثروة السيادي النرويحي، أمس الثلاثاء، تسجيل عائدات على الاستثمار نسبتها 5.7% في النصف الأول من 2025، لكن تذبذب العملة أدى إلى تراجع قيمته الإجمالية.

وتقدّر قيمة الصندوق بنحو 1.9 تريليون دولار، وتغذيه العائدات من صادرات الدولة الغنية بالنفط من الطاقة مع استثمارات في أكثر من 8600 شركة حول العالم. وقال نيكولاي تانغن، رئيس إدارة الاستثمار في بنك النرويج الذي يدير الصندوق، في بيان إن "النتيجة مدفوعة بالعائدات الجيدة لسوق الأسهم، خصوصاً في القطاع المالي"، مضيفاً أن عائدات استثمارات الأسهم بلغت 6.7% مع ذلك، تراجعت قيمة الصندوق بـ 156 مليار كرون "15.2 مليار دولار" في الفترة ذاتها، مع ارتفاع قيمة الكرون مقابل العملات الرئيسية.

<https://www.alarabiya.net/aswaq/economy/2025/08/13/%D8%A7%D9%83%D8%A8%D8%B1-%D8%B5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%82-%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D9%8A%D8%AE%D9%81%D8%B6-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%87-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1>

3 - أنقرة تطوي صفحة "الودائع المحمية بالليرة" بعد 4 سنوات من إطلاقها



وزير المالية محمد شيمشك يعلن تمسك أنقرة بالسياسات النقدية الأرثوذكسية
بعد إنهاء برنامج الودائع المحمية (رويترز)
[23/8/2025 آخر تحديث] 21:17: توقيت مكة)

أنهى البنك المركزي التركي اليوم السبت العمل ببرنامج "الودائع المحمية من تقلبات
سعر الصرف" (المعروف محليا باسم "كيه كيه إم")، في خطوة وُصفت بأنها فصل جديد
في مسار التخلي عن السياسات الاقتصادية غير التقليدية التي تبناها الرئيس رجب
طيب أردوغان خلال أزمة الليرة.

وبحسب ما نقلته وكالة بلومبيرغ، أعلن البنك المركزي أنه لن يتم فتح حسابات
جديدة أو تجديد الحسابات القائمة ضمن البرنامج اعتبارا من 23 أغسطس/آب
الجاري، على أن تستمر الحسابات المفتوحة سابقا حتى موعد استحقاقها.

منقذ مؤقت في أزمة الليرة

وأطلق البرنامج في ديسمبر/كانون الأول 2021 بتعليمات من الرئيس رجب طيب
أردوغان، وكان يقوم على ضمان تعويض أصحاب الودائع بالليرة إذا تجاوزت خسائر
العملة أسعار الفائدة المصرفية.



الرئيس رجب طيب أردوغان في مؤتمر صحفي يعكس التحول
عن السياسات غير التقليدية التي رافقت أزمة الليرة (أسوشيتد برس)
والهدف كان تقليل الإقبال على الدولار ودعم استقرار العملة المحلية التي فقدت
حينها 44% من قيمتها أمام الدولار في عام 2021 وحده.
وبحسب "بلومبيرغ"، فإن إطلاق البرنامج أدى حينها إلى صعود قصير الأجل لليرة،
لكنه كلف المالية العامة التركية نحو 60 مليار دولار.

ورغم أن الخطة ساعدت أردوغان على عبور استحقاق انتخابات 2023 التي فاز بها فإنها تسببت في ضغوط تضخمية متزايدة.

وكان وزير المالية محمد شيمشك قد صرح في عام 2024 بأن "البرنامج جعل من الصعب مكافحة التضخم وأضر بآلية انتقال السياسة النقدية"، مؤكداً أن إنهاءه أصبح ضرورة.

تراجع حاد في حجم الحسابات

وبحسب وكالة رويترز، أظهرت بيانات هيئة الرقابة المصرفية التركية أن قيمة الحسابات تراجعت من ذروة بلغت 3.4 تريليونات ليرة (ما يعادل 140 مليار دولار آنذاك) في 2023 إلى 440.6 مليار ليرة (نحو 11 مليار دولار) بحلول منتصف أغسطس/آب 2025.

ووفقاً لـ"رويترز"، فإن حجم الودائع المغطاة تقلص تدريجياً مع ارتفاع أسعار الفائدة وجاذبية الحسابات التقليدية باليرة. وفي بيان رسمي، قال البنك المركزي إن "الظروف اللازمة لإنهاء البرنامج أصبحت متوفرة"، مشيراً إلى أن تراجع التضخم وتحسن جاذبية الودائع بالعملة المحلية وفرا الأرضية للخروج من النظام.

تصريحات رسمية ودلالات مستقبلية

واعتبر وزير المالية محمد شيمشك في منشور على منصة إكس أن "إنهاء نظام" كيه كيه إم "يمثل إنجازاً جديداً ضمن برنامج الإصلاح المالي"، مؤكداً أن هذه الخطوة ستعزز الاستقرار المالي وتخفف المخاطر المترتبة على الموازنة العامة.

وتشير "بلومبيرغ" إلى أن هذه الخطوة تعكس التوجه الجديد للسلطات التركية نحو سياسات نقدية أكثر صرامة تعتمد على رفع أسعار الفائدة بدلاً من الأدوات الاستثنائية التي رافقت سنوات الأزمة.

ومع ذلك، حذر مراقبون من أن إنهاء البرنامج يختبر قدرة السوق على استيعاب تدفقات رؤوس الأموال في ظل استمرار هشاشة ثقة المستثمرين باليرة.

المصدر: بلومبيرغ + رويترز

<https://www.aljazeera.net/ebusiness/2025/8/23/%D8%A3%D9%86%D9%82%D8%B1%D8%A9-%D8%AA%D8%B7%D9%88%D9%8A-%D8%B5%D9%81%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%AF%D8%A7%D8%A6%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%85%D9%8A%D8%A9>

4 - بعد تبخر تريليون دولار.. هل اقتربت "فقاعة الذكاء الاصطناعي"؟
لأول مرة.. 2.8 مليار دولار أرباح المضاربين ضد أسهم الذكاء الاصطناعي في يومين

البيان، الجمعة، 2025/8/22 2:33 م



اهتزت أسواق المال العالمية على وقع خسائر غير مسبوقة في أسهم التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي منذ عدة أيام وتبخر تريليون دولار من القيمة السوقية للشركات العاملة في قطاع الذكاء الاصطناعي حيث أشعل هذا الاضطراب العنيف للسوق المخاوف من احتمال مواجهة الأسواق «فقاعة الذكاء الاصطناعي» في ظل مخاوف متزايدة من مبالغة في التسعير مقارنة بوتيرة بطيئة في تحقيق العائد من الاستثمارات الضخمة، وربما آخر تقرير صادم كان الذي أصدره معهد ماساتشوستس التقني قبل أيام وخلص إلى أن 95 من المشاريع المتعلقة بالذكاء الاصطناعي لم تحقق أي عوائد حقيقية .

اللافت هو ظهور مضاربة رابحة ضد أسهم التكنولوجيا في الأسواق، وهي ظاهرة جديدة منذ ثورة صعود الذكاء الاصطناعي الأخيرة في عام 2022. وأظهرت إحصائيات أن المكاسب المحققة من صفقات المضاربين ضد أسهم مايكروسوفت وإنفيديا وميتا جنت خلال يومين فقط أكثر من 2.8 مليار دولار. وتجاوز مجموع صفقات البيع على المكشوف 5.6 مليار دولار.

تُظهر تغطيات رويترز تقلبات ملحوظة في «ناسداك» وتراجعاً في أسهم الرقائق والبرمجيات مع اقتراب «جاكسون هول» وترقب نبذة الاحتياطي الفدرالي، فيما تداولت وسائل أخرى تقديرات لخسائر إجمالية تقارب التريليون على مدى أيام قليلة. هذه الهزة جاءت على خلفية أسئلة جوهرية: هل يواكب العائد الفعلي الإنفاق الهائل على الذكاء الاصطناعي؟ وهل بدأت التوقعات تسبق الأساسيات؟

سجلت «وول ستريت» أسوأ أداء أسبوعي لها منذ أشهر وخسرت شركات كبرى مثل إنفيديا، مايكروسوفت، وبلانتيير، التي كانت حتى وقت قريب أيقونات الازدهار، مئات المليارات في أيام معدودة. هذه الصدمة السريعة فتحت باب المقارنة التاريخية مع فقاعة الإنترنت في مطلع الألفية. لماذا الحديث عن «فقاعة»؟

إنفاق رأسمالي تاريخي: تشهد شركات التكنولوجيا الكبرى في العالم موجة إنفاق ضخمة على الذكاء الاصطناعي، فالمبالغ المجدولة لهذا العام تصل إلى 400 مليار دولار، وهو مبلغ يفوق ما أنفقه الاتحاد الأوروبي على الدفاع في عام 2024 بأكمله. وفق تقرير لـ«وول ستريت جورنال»، تخصص شركات مثل مايكروسوفت وغوغل وأمازون وميتا، الجزء الأكبر من هذه الأموال لبناء بنية تحتية هائلة للذكاء الاصطناعي، تشمل مراكز بيانات وخوادم ومعالجات متطورة. ووفقاً لتوقعات مورغان ستانلي، فإن هذه الشركات ستنفق نحو 2.9 تريليون دولار بين 2025 و2028 على هذه الاستثمارات، التي يُتوقع أن تضيف ما يصل إلى 0.5% لنمو الاقتصاد الأمريكي خلال العامين الحالي والمقبل.

كهرباء الذكاء الاصطناعي: تتوقع «غولدمان ساكس» ارتفاع طلب مراكز البيانات على الطاقة 50 % بحلول 2027، وحتى 165 % بحلول 2030 مقارنة بعام 2023؛ ما يعني أن البنية التحتية الطاقية نفسها قد تتحول إلى عنق زجاجة. ويمثل الذكاء الاصطناعي حوالي 4% من استهلاك الكهرباء في الولايات المتحدة في عام 2025، مع توقعات بارتفاع هذه النسبة إلى 12-15% بحلول عام 2030.

العوائد: حذرت تقارير «غولدمان ساكس» باستمرار من معضلة «إنفاق ضخم/عائد محدود»، وتحذرت تقارير أخرى عن عوائد منخفضة باتت تغذي شكوك السوق حول سرعة تحويل الإنفاق إلى إيراد.

السيناريوهات المحتملة

سيناريو «تصحيح إيجابي»: وفق تقييم غولدمان ساكس، تتراجع التقييمات إلى نطاقات أكثر اتساقاً مع نمو الإيرادات، بينما يستمر إنفاق البنية التحتية ولكن بوتيرة

عقلانية. تدعم هذا الرؤية تقديرات أبحاث ترى أن «الأساسيات متينة، والطفرة حقيقية لكن بوتيرة أبطأ.»

سيناريو «انكماش ممتد:» استمرار فشل المشروعات المؤسسية في تحقيق عائد ملموس مع تراجع شهية الإنفاق الرأسمالي، فيقود ذلك إلى هبوط أوسع في أسهم «الذكاء الاصطناعي» و«المعسكر المحيط بها.»

سيناريو «إعادة تسعير انتقائي:» تتباين النتائج بين البنية التحتية والبرمجيات؛ تحتفظ الأولى بتقييمات أقوى نسبياً بينما تتعرض الثانية لموجات ضغط متكررة بحسب دليل الإيرادات الفعلي.

رغم ذلك، تستبعد تحليلات وتقييمات موثوقة تكرار سيناريو فقاعة الإنترنت عام 2000، حيث لدى الذكاء الاصطناعي استخدامات مثبتة واتساع في البنية التحتية، رغم أن سرعة تحقيق العائد تظل نقطة الشك الكبرى. أما خلال فقاعة الإنترنت فقد قفزت التقييمات مدفوعة بوعود ثورية للتكنولوجيا، قبل أن تنهار بسبب غياب نموذج ربحي متماسك. الاختلاف الجوهرى اليوم هو أن الذكاء الاصطناعي أثبت بالفعل بعض الاستخدامات العملية في الطب والبحث والتعليم، لكن السوق قد يكون بالغاً في تقدير السرعة التي يمكن أن تتحول بها هذه الابتكارات إلى أرباح ضخمة. وتميل تقارير بحثية لبنوك الاستثمار لتأكيد أن العناصر القوية طويلة الأمد في الذكاء الاصطناعي أقوى من سيناريو «الفقاعة»، رغم الاعتراف باحتمال تصحيحات مؤلمة.

في المحصلة، هل ما يجري هو مجرد تصحيح طبيعي بعد موجة صعود تاريخية، أم أن الأسواق أمام فقاعة ذكاء اصطناعي ستعيد رسم المشهد المالى العالمى؟ وفق تقييمات أولية، ما حدث هذا الأسبوع لا يثبت وجود «فقاعة» نهائية لكنه يكشف عن هشاشة القطاع وصعوبة تحويل الإنفاق إلى «دخل وربحية»، مما يبقي على مخاطر الفقاعة عالية.

<https://www.albayan.ae/economy/389064>

5 - معضلة ألمانيا بشأن إعادة التقويم الاستراتيجي مع الصين



ماكس زينجلين، ميكو هوتاري، تم النشر في 13 مايو 2025

التجارة والجغرافيا السياسية

وصلت علاقة ألمانيا الاقتصادية مع الصين إلى نقطة تعطف. كانت العلاقات ذات يوم تتميز بالمنفعة المتبادلة والتكامل الصناعي، وهي الآن متوترة بسبب عدم التماثل المتزايد، والمنافسة الشديدة، والضغط الجيوسياسية. يجب أن تواجه الشركات الألمانية والحكومة القادمة مجموعة من الخيارات الاستراتيجية ذات العواقب طويلة الأجل والمقايضات الكبيرة.

تضطر الشركات الألمانية وصانعي السياسات على حد سواء إلى إعادة تقييم الافتراضات القديمة حيث تواجه المشاركة الاقتصادية رياحا معاكسة سياسية وهيكلية غير مسبوقة.

في قلب معضلة الصين في ألمانيا يكمن التقارب بين ثلاثة تعقيدات: أولاً، عملت الشركات الصينية على تسريع اللحاق بالركب في سلسلة القيمة عبر مجموعة واسعة من الصناعات، مما أدى إلى تآكل نسبي للقدرة التنافسية العالمية للشركات الألمانية. ثانياً، أضر التباطؤ الاقتصادي الواسع النطاق في الصين بالقدرة التنافسية الاقتصادية الألمانية. ثالثاً، تشكل التطورات الجيوسياسية العالمية، وخاصة في التحالف عبر الأطلسي مع الولايات المتحدة، مخاطر ومقايضات جديدة عميقة لألمانيا، أكبر اقتصاد في أوروبا وثالث أكبر اقتصاد في العالم في عام 2024، ودولة تستثمر بعمق في التعددية والنظام القائم على القواعد. إنها التعقيد الأخير الذي ربما يطرح الأسئلة الأكثر إزعاجاً لأسس مشاركة ألمانيا الاقتصادية مع الصين.

كانت العلاقات الصينية الألمانية ذات يوم تتميز بالمنفعة المتبادلة والتكامل الصناعي، وهي الآن متوترة بسبب عدم التماثل المتزايد، والمنافسة المكثفة، والضغط الجيوسياسية. إن تجزئة مجموعات التكنولوجيا العالمية، مدفوعة بضوابط التصدير، وفحص الاستثمارات، وإعادة تشكيل سلسلة التوريد، تجبر الشركات الألمانية على

التعامل مع اقتصاد عالمي متزايد التشعب. وفي الوقت نفسه، أدت إعادة تصعيد التوترات الاقتصادية والاستراتيجية بين الولايات المتحدة والصين إلى إحياء وتكثيف ديناميكيات الانفصال الاقتصادي.

تحميل معضلة ألمانيا حول إعادة المعايير الاستراتيجية مع الصين بقلم ماكس زينغلين وميكو هوتاري:

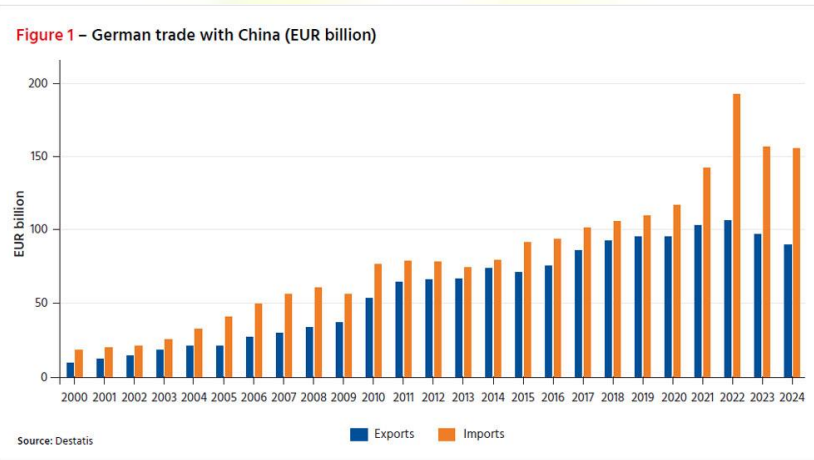


مع مضاعفة الولايات المتحدة من منافستها الاستراتيجية مع الصين - من المحتمل أن تتسارع في ظل إدارة ترامب الثانية - يجب على الشركات الأوروبية اتخاذ قرارات صعبة حول مكان وكيفية وضع نفسها. على هذه الخلفية، ستواجه الشركات الألمانية والحكومة القادمة مجموعة من الخيارات الاستراتيجية ذات العواقب طويلة الأجل. لن يتطلب التنقل بنجاح هذه الإصلاحات الاستجابات التكتيكية فحسب، بل وأيضا فهما عميقا لإعادة الترتيب الاقتصادي الجاري بالفعل. لم يعد النموذج القديم للمشاركة مستداما.

في القطاعات الرئيسية مثل السيارات والآلات والكيماويات - المحركات القديمة لاقتصاد التصدير الألماني - لم تعد الصين مجرد سوق مبيعات مربحة أو موقع إنتاج منخفض التكلفة. إنه منافس هائل ومحرك للابتكار بشكل متزايد. إن الشعور بالتكامل الذي كان يحدد العلاقات الاقتصادية بين ألمانيا والصين في السابق أفسح المجال للمنافسة المباشرة، ليس فقط داخل الصين ولكن في أسواق الدول الثالثة في مختلف أنحاء العالم، وعمق التبعيات.

إن تطور العلاقات الاقتصادية الألمانية الصينية له آثار بعيدة المدى ليس فقط على البلدين المعنيين، بل وعلى الاقتصاد العالمي على نطاق أوسع. لا تزال ألمانيا أكبر

شريك تجاري للصين في الاتحاد الأوروبي، حيث تمثل أكثر من 30٪ من إجمالي صادرات السلع الأوروبية إلى الصين. في عام 2024، وصلت التجارة مع الصين إلى 246 مليار يورو، متخلّفة فقط عن الولايات المتحدة بعد سبع سنوات متتالية كأكبر شريك تجاري لألمانيا. يستمر الاستثمار الألماني المباشر في الصين في الوصول إلى مستويات قياسية في السنوات الأخيرة، مدفوعا جزئيا بتحولات عمالقة الصناعة ضد مخاطر إزالة العوالة من خلال توطين الإنتاج.



لكن عمق العلاقة يعرض ألمانيا أيضا - وبالتالي الاتحاد الأوروبي - لنقاط ضعف مركزة. بصفتها أكبر اقتصاد أوروبي ومهندس رئيسي للتكامل الاقتصادي في أوروبا، يلعب التوجه الاستراتيجي لألمانيا تجاه الصين دورا كبيرا في تشكيل سياسة الاتحاد الأوروبي الجماعية تجاه الصين. إن النموذج التقليدي للعوالة، المبني على التكامل الاقتصادي الليبرالي والحياد الجغرافي، يخضع للاختبار والتقويض من قبل كل من الصين والولايات المتحدة - وألمانيا في الخطوط الأمامية لمواجهة عواقبه. من المشاركة إلى التوازن العملي

على عكس الآخرين الذين عانوا من "صدمة الصين"، ازدهر قطاع التصنيع الألماني من خلال تزويد الصين بالآلات والمواد الكيميائية والسيارات الضرورية لتصنيع الصين. ومع نمو الاقتصاد الصيني، أصبحت ألمانيا المستفيد الأوروبي الرئيسي، حيث استحوذت على ما يقرب من نصف صادرات الاتحاد الأوروبي إلى الصين. في عام 2020،

تفوقت الصين على الولايات المتحدة كأكبر سوق تصدير لألمانيا، مما ساعد على تعزيز الانتعاش الاقتصادي لألمانيا بعد الأزمة المالية العالمية 2008-2009.

والأهم من ذلك، ظلت العلاقة الاقتصادية معزولة نسبيا عن الاضطرابات السياسية. على عكس اليابان، التي واجهت تداعيات خطيرة من نزاعات طوكيو مع بكين، شهدت ألمانيا احتكاكات سياسية طفيفة فقط، مثل تعليق حوار سيادة القانون في عام 2007 بعد أن التقت المستشارة أنجيلا ميركل بالدالاي لاما - زعيم التبت المنفي الذي تصفه بكين بأنه "انفصالي" خطير للدولة الصينية. أدى غياب الخلافات الكبرى هذا إلى تأخير اعتراف ألمانيا بنقاط الضعف الناشئة في العلاقة.

ومع ذلك، بدءا من عام 2016 تقريبا، نمت المخاوف حيث أثارت عمليات الاستحواذ الصينية على شركات التكنولوجيا الفائقة الألمانية ناقوس الخطر بشأن فقدان التقنيات الاستراتيجية للصين. أفسح التفاؤل بشأن التكامل الاقتصادي اللامتناهي المجال لرؤية أكثر رصانة مع تطور السياسات الصناعية في الصين. بحلول عام 2019، أعادت كل من المفوضية الأوروبية واتحاد الصناعات الألمانية (BDI) تعريف الصين علنا ليس فقط كشريك، بل أيضا "منافس منهجي"، معترفين بالتحدي الذي تفرضه الصين على القدرة التنافسية الأوروبية والألمانية. أصبح "إزالة المخاطر" بدلا من "الفصل" استراتيجية الاتحاد الأوروبي الجديدة للصين.

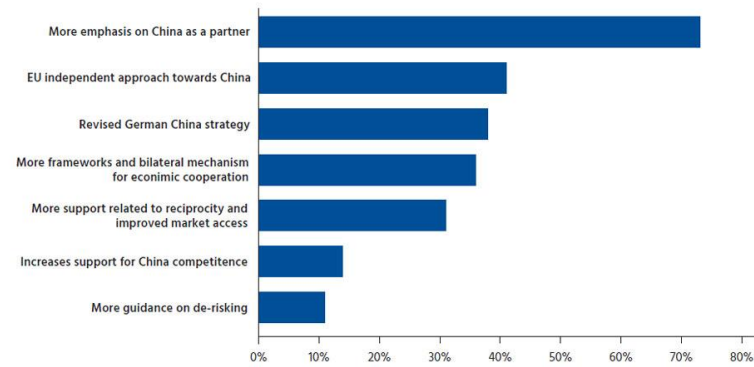
إعادة معايرة الشركة المتنازع عليها

ينعكس هذا السياق السياسي المتطور - وفي بعض الحالات يقاوم - استراتيجيات الشركات على أرض الواقع. من وجهة نظر العديد من المديرين التنفيذيين الألمان، لا تزال الأدوات التنظيمية الجديدة التي تنفذها الحكومة الألمانية والاتحاد الأوروبي بما في ذلك فحص الاستثمار الأكثر صرامة، والتدقيق في سلسلة التوريد، وتعديل حدود الكربون، واللوائح التنظيمية المناهضة للإعانات الأجنبية تشكل تهديدا مباشرا للمصالح التجارية الألمانية أكثر من طموحات السياسة الصناعية لبكين.

من الناحية العملية، ترجم التخلص من المخاطر للعديد من الشركات الألمانية إلى حد كبير إلى استراتيجية "في الصين، من أجل الصين". وبدلا من الانسحاب، تدمج الشركات الألمانية نفسها بشكل أعمق في الاقتصاد الصيني لحماية عملياتها من

الصدمات السياسية الخارجية وربما الاستفادة من الموجة التالية من عولمة الشركات الصينية. في استطلاع ثقة الأعمال السنوي لغرفة التجارة الألمانية 24/2023، أشار أكثر من 90٪ من الذين تمت مقابلتهم إلى أنهم يعتزمون الحفاظ على عملياتهم في الصين، مع تخطيط أكثر من نصفهم لزيادة الاستثمارات خلال العامين التاليين.

Figure 3 – “What do you expect from the German Government in the future?”, share of responses in Business Confidence Survey 2024/5



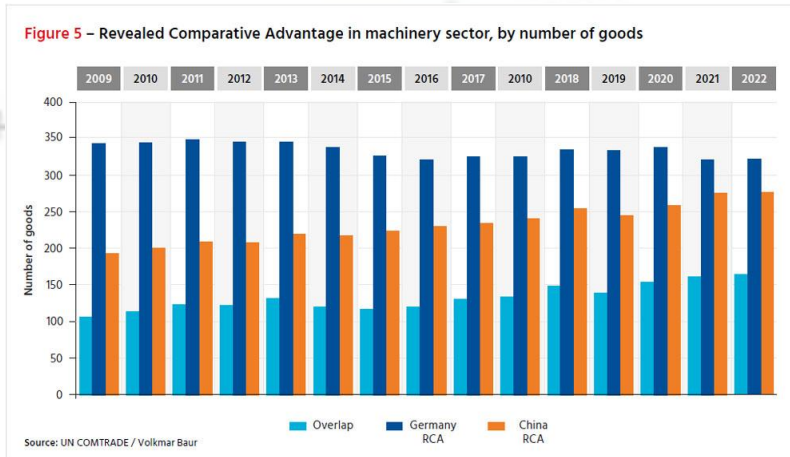
Source: German Chamber of Commerce in China

يشير نهج الشركات إلى تفضيل المشاركة البراغمية على فك الارتباط، مما يسلط الضوء على تعقيدات الموازنة بين المصالح الاقتصادية والاعتبارات الجيوسياسية. عززت الأشهر الأولى المضطربة من إدارة ترامب الثانية هذه البراغمية. ومع توتر العلاقات عبر الأطلسي وتصاعد الخطاب الحمائي، تنظر العديد من الشركات الألمانية إلى الصين ليس فقط كسوق نمو ولكن بشكل متزايد كشريك يمكن التنبؤ به واستقرار وسط التقلبات العالمية، متجاوزة أي مخاوف أخرى نابعة من أجندة السياسة الجيوسياسية أو الصناعية للصين.

حقائق هيكلية جديدة: تعمل الشركات الألمانية على نحو متزايد على وضع يسمح لها بالمنافسة في الصين فحسب، بل وأيضاً لتصبح شريكة في عولمة الشركات الصينية. لكن هذا الشعور بالتفاؤل بعيد كل البعد عن أن يكون عالمياً. في حين أن جمعية السيارات الألمانية لا تزال ملتزمة إلى حد كبير بالمشاركة المستمرة والوصول إلى الأسواق، حذر اتحاد الهندسة الألماني من مخاطر فقدان التقنيات الألمانية ذات الاستخدام المزدوج

ويدعو إلى استراتيجيات منسقة بشأن ضوابط التصدير، خاصة في القطاعات ذات التطبيقات الحساسة للأمن.

ونظرا لحجم الاقتصاد الصيني وتعقيده، فليس من المستغرب أن تتنوع وجهات النظر الألمانية بشأن آفاق الأعمال في المستقبل. ومع ذلك، ومع تحول العلاقات الاقتصادية نحو التعاون القائم على الإبداع، فإن الفوائد الاقتصادية المباشرة لألمانيا، وبالتالي القاعدة الصناعية في أوروبا، قد تصبح أقل واقعية. الواقع الاقتصادي الجديد يتكشف بسرعة بالفعل للشركات الألمانية في الصين. في حين تجنبت الشركات والصادرات الألمانية ردود الفعل العنيفة التي واجهتها الدول الصناعية الأخرى في وقت سابق، بدأ المد والجزر في التحول حول عام 2020 مع بدء الأرقام الرئيسية في الانخفاض. تتقارب الميزة النسبية التي كشفت عنها الصين وألمانيا، وهي مؤشر اقتصادي قياسي للإنتاج الفعال، وهو اتجاه واضح بشكل خاص في الآلات. في عام 2024، انخفضت حصة صادرات ألمانيا إلى الصين إلى 5.8٪، وهو أدنى مستوى لها منذ عام 2015 ويتمشى إلى حد كبير مع المستويات في أوائل عام 2010. يبدو من غير المحتمل حدوث انتعاش كبير على المدى القريب، إن وجد. والجدير بالذكر أن الضعف الحالي في الاقتصاد الصيني يتركز في قطاعي المستهلكين والعقارات، في حين أن الإنتاج الصناعي، وهو القطاع الأكثر صلة بالمصدرين الألمان، لا يزال قويا نسبيا. يشير هذا إلى أن الانخفاض في الصادرات الألمانية ليس دوريا فحسب، بل يشير إلى تحولات أعمق في ديناميكيات التجارة.



مواءمة جديدة بين سياسة الشركات

تشهد البيئة العالمية التي تعمل فيها الشركات الألمانية تحولا عميقا. تؤدي المخاطر الخارجية إلى تفاقم قائمة طويلة من نقاط الضعف الداخلية. وفي هذه البيئة العالمية من عدم اليقين النظامي، سوف تواجه الشركات الألمانية واقعا أكثر تعقيدا كثيرا: إدارة التجزئة والمخاطر، بدلا من مجرد الاستفادة من العولة من أجل النمو. في موازاة ذلك، يتعين على صناع القرار السياسي الألمان إعادة التفكير في الاستراتيجيات الاقتصادية الصناعية والتكنولوجية والأجنبية لحماية القدرة التنافسية الوطنية والقدرة على الصمود.

لا يمكن أن ينجح التخلص من المخاطر كارتجال لكل شركة على حدة. ويتطلب ذلك توجيهها استراتيجيا واضحا، واستثمارا منسقا، ومعايير مشتركة لتقييم المخاطر. وبعبارة أخرى، ستحتاج ألمانيا أيضا إلى الاضطلاع بدور قيادي في تشكيل المرحلة الجديدة من العولة المتنازع عليها. سيؤدي النهج السلبي إلى جعل الشركات الألمانية تتفاعل مع القواعد التي يحددها الآخرون. بينما تعمل ألمانيا على تحديد مصلحتها الوطنية في المشاركة الاقتصادية الخارجية، سيكون من الضروري مواءمة أوثق بين استراتيجيات الشركات وسياسة الحكومة.

© مؤسسة هينريش. راجع شروط وأحكام موقعنا الإلكتروني لمعرفة سياسة حقوق الطبع والنشر وإعادة الطبع الخاصة بنا. جميع بيانات الوقائع والآراء والاستنتاجات والتوصيات الواردة في هذا المنشور هي مسؤولية المؤلف (المؤلفين) وحدهم.

سهم



المؤلف: ماكس زنجلين، تركز أبحاث ماكس جيه زينغلين على تنمية الاقتصاد الكلي في الصين والتجارة الدولية والسياسات الصناعية. لديه اهتمام خاص بالنظام الاقتصادي المتطور للصين والظروف الاقتصادية في هونغ كونغ وماكاو وتايوان.



المؤلف: ميكو هوتاري، هو المدير التنفيذي لشركة MERICS. تركز أبحاثه على التنمية السياسية والاقتصادية في الصين، والسياسة الخارجية، والعلاقات الصينية الأوروبية، فضلاً عن الحوكمة العالمية (الاقتصادية) والمنافسة.

https://www.hinrichfoundation.com/research/wp/trade-and-geopolitics/germany-dilemma-over-strategic-recalibration-with-china/?utm_source=google&utm_medium=performance-max&utm_campaign=wp-merics-germany-china-dilemma&utm_content=20250722-static&utm_term=&utm_campaign=PMax+%7C+Generic+%7C+MERICS:+Germany%27s+dilemma+over+strategic+recalibration+with+China&utm_source=adwords&utm_medium=ppc&hsa_acc=8724352572&hsa_cam=22824571655&hsa_grp=&hsa_ad=&hsa_src=&hsa_tgt=&hsa_kw=&hsa_mt=&hsa_net=adwords&hsa_ver=3&gad_source=1&gad_campaignid=22818783726&gclid=Cj0KCQjwzaXFBhDIARIsAFPv-u8ZMxHKhqNnUhWK21OOyiWTG2PHvLzow94j6gMF2bHdXdkXmujFXP0aAisuEALw_wcB

6 - التجارة العالمية على أعتاب الركود.. انهيار تاريخي بأسعار الشحن البحري

بموسم الذروة

2025-09-04 | 17:47



تشهد حركة الشحن البحري العالمية اضطرابات ملحوظة، إذ انخفضت أسعار الشحن من الصين إلى الساحل الغربي للولايات المتحدة بنسبة 68% عن أعلى مستوياتها في يونيو/حزيران الماضي.

ويعكس هذا التراجع أن موسم ذروة الشحن لهذا العام جاء أبكر وأقصر من المعتاد، وسط حذر ملحوظ من تجار التجزئة والمصنعين الأمريكيين في ظل أجواء اقتصادية وتجارية متقلبة.

ويرجع هذا الحذر إلى حالة عدم اليقين بشأن التعريفات الجمركية والسياسات التجارية الأمريكية، إضافة إلى مخاوف تتعلق بضعف إنفاق المستهلكين. وقد زادت الشكوك مع قرار محكمة الاستئناف الفيدرالية يوم الجمعة، الذي ألغى العديد من الرسوم الجمركية التي فرضتها الإدارة الأمريكية، مع الإبقاء عليها حتى منتصف أكتوبر/تشرين الأول لمنح الإدارة فرصة للاستئناف أمام المحكمة العليا.

وفي هذا السياق، قال مايكل ألدويل، نائب الرئيس التنفيذي للخدمات اللوجستية البحرية في شركة Kuehne + Nagel International ، إحدى كبرى شركات الشحن العالمية: "يخبرنا العملاء بأن التخطيط أصبح صعباً للغاية في ظل هذه الظروف". وأضاف ألدويل أن بعض المستوردين خفّضوا مستويات المخزون بسبب حالة عدم اليقين الاقتصادي، بينما لا يزال آخرون يعتمدون على مخزونات ضخمة تم تحصيلها مسبقاً لتفادي الرسوم الجمركية. وبحسب بيانات Drewry Shipping Consultants في لندن، انخفض متوسط تكلفة شحن الحاويات (40 قدماً) عالمياً للأسبوع الحادي عشر على التوالي ليصل إلى 2119 دولاراً، بانخفاض 40% عن ذروته في منتصف يونيو/حزيران. أما أسعار الشحن من الصين إلى الساحل الغربي الأمريكي، وفقاً لشركة Xeneta ، فقد بلغت في الأول من سبتمبر/أيلول نحو 1802 دولار مقارنة بـ 5553 دولاراً في يونيو/حزيران، وهو أدنى مستوى منذ ديسمبر/كانون الأول 2023. ويأتي هذا الانخفاض بعد أن أجبرت هجمات الحوثيين في البحر الأحمر شركات النقل على تحويل مسار السفن بعيداً عن قناة السويس نحو مسارات أطول عبر القرن الأفريقي، ما رفع الأسعار لفترة قصيرة. وأوضح بيتر ساند، كبير المحللين في "زينيتا"، أن تحويلات قناة السويس ما زالت تدعم أسعار بعض الخطوط، لكن الطلب العام على مساحات الشحن ليس قوياً: "لا يبدو أن أيّاً من الشاحنين في حاجة ماسة للاستيراد". من جانب آخر، عانى قطاع التجزئة من تقلبات حادة نتيجة سياسات التعريفات الجمركية المتغيرة، بدءاً من إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في أبريل/نيسان عن رسوم على معظم الشركاء التجاريين، وصولاً إلى تعديلات متكررة ورسوم مستهدفة جديدة.

وفي موانئ لوس أنجلوس ولونغ بيتش، البوابتين الرئيسيتين للواردات من الصين، انخفضت حركة الشحن في مايو/أيار بنسبة 24% مقارنة بالشهر السابق، قبل أن يسجل المجمع في يوليو/تموز رقماً قياسياً بتجاوز مليون حاوية استيراد لأول مرة. ويتوقع الاتحاد الوطني لتجارة التجزئة أن تبلغ الواردات الأمريكية في سبتمبر/أيلول

1.83 مليون حاوية (مكافئ 20 قدماً)، أي أقل بنحو 20% عن العام الماضي. كما يتوقع مؤشر الموانئ العالمي انخفاضاً شهرياً في الواردات بنسبة تتراوح بين 19% و 21% حتى نهاية العام.

<https://www.alsumaria.tv/news/economy/539602/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A3%D8%B9%D8%AA%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%83%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%86%D9%87%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE%D9%8A-%D8%A8%D8%A3%D8%B3%D8%B9%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%AD%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A-%D8%A8%D9%85>

7 - حزمة من البيانات الاقتصادية المفاجئة تغير توقعات الأسواق بشأن

الفائدة الأمريكية

Investing.com - شهدت الأسواق المالية زيادة كبيرة في رهاناتها على دورة تيسير نقدي مستمرة من الاحتياطي الفيدرالي، حيث تعكس العقود الآجلة الآن توقعات بأربع تخفيضات متتالية لأسعار الفائدة بمقدار ربع نقطة مئوية حتى يناير المقبل. هذا التحول في المزاج العام، الذي دفع المؤشرات الأمريكية الرئيسية للأسهم إلى الصعود، جاء بعد سلسلة من البيانات الاقتصادية التي أشارت إلى تباطؤ واضح في الاقتصاد الأمريكي.

اشترك الآن في Investing Pro عبر التطبيق أو موقع الويب وتمتع بميزة WarrenAI للاستعلامات الشخصية التي ترصد توقعات التيسير النقدي وتأثيرها على مختلف القطاعات. استفد من بيانات حصريّة تساعدك في الاستفادة القصوى من التحولات النقدية المتسارعة.

بيانات مهمة تغير التوقعات

أعلنت وزارة العمل الأمريكية يوم الخميس أن عدد المتقدمين الجدد للحصول على إعانات البطالة ارتفع بشكل حاد الأسبوع الماضي، في إشارة واضحة إلى ضعف ملموس في أوضاع سوق العمل. فقد قفزت طلبات إعانات البطالة الحكومية الأولية بمقدار 27 ألف طلب لتصل إلى 263 ألف طلب، معدلة موسمياً، خلال الأسبوع المنتهي في 6 سبتمبر. بينما كان اقتصاديون قد توقعوا تسجيل 235,000 طلب للأسبوع ذاته.

وكانت الحكومة الأمريكية قد أشارت هذا الأسبوع إلى أن بيانات الوظائف غير الزراعية ربما جرى تضخيمها بمقدار 911 ألف وظيفة خلال الاثني عشر شهراً المنتهية في مارس. وجاء ذلك بعد صدور تقرير التوظيف الشهري يوم الجمعة الماضي، والذي أظهر أن نمو الوظائف كاد أن يتوقف في أغسطس، بينما فقد الاقتصاد وظائف في يونيو للمرة الأولى منذ أربعة أعوام ونصف وسط حالة من عدم اليقين بسبب الرسوم الجمركية.

من ناحية أخرى، أظهرت بيانات حكومية يوم الخميس أن التضخم ارتفع قليلاً في أغسطس، بينما يراقب المستثمرون إشارات حول مدى تأثير الرسوم الجمركية التي فرضها الرئيس ترامب على الأسعار الاستهلاكية وما قد يعنيه ذلك بالنسبة لمدى حدة قرارات مجلس الاحتياطي الفيدرالي بشأن خفض أسعار الفائدة.

تشير أحدث بيانات من مكتب إحصاءات العمل إلى أن مؤشر أسعار المستهلك (CPI) ارتفع بنسبة 2.9% على أساس سنوي في أغسطس، مقارنة بزيادة 2.7% في يوليو، وهو ما يتماشى مع توقعات الاقتصاديين.

على أساس شهري، ارتفعت الأسعار بنسبة 0.4% مقارنة بزيادة 0.2% في يوليو، وهو ما جاء أعلى من توقعات الاقتصاديين التي أشارت إلى ارتفاع 0.3%. ويعود هذا الارتفاع إلى ثبات أسعار البنزين نسبياً وزيادة تضخم الغذاء.

وفي الوقت نفسه، انخفضت أسعار المنتجين في الولايات المتحدة بشكل مفاجئ خلال شهر أغسطس، مما وفر متنفساً للاحتياطي الفيدرالي لاتخاذ قرار بخفض أسعار الفائدة في اجتماعه هذا الشهر، وفقاً لتقرير صادر عن مكتب إحصاءات العمل يوم الأربعاء.

وسجل مؤشر أسعار المنتجين، الذي يقيس تكاليف المدخلات عبر مجموعة واسعة من السلع والخدمات، تراجعاً بنسبة 0.1% خلال الشهر، بعد تعديل انخفاض الزيادة في يوليو إلى 0.7%، وهو ما جاء بعيداً عن تقديرات الخبراء الذين توقعوا ارتفاعاً بنسبة 0.3%.

كما انخفض مؤشر أسعار المنتجين الأساسي، الذي يستبعد أسعار الغذاء والطاقة المتقلبة، بنسبة 0.1% أيضاً، في حين كان متوقعاً أن يسجل ارتفاعاً بنسبة 0.3%. أما عند استبعاد الغذاء والطاقة والتجارة، فقد ارتفع المؤشر بنسبة 0.3%.

هذه المعطيات، إلى جانب التحول الأخير في نبرة رئيس الفيدرالي جيروم باول خلال ندوة "جاكسون هول"، أفنعت المتداولين بأن سلسلة من التخفيضات باتت وشيكة. وقال أحد المتداولين المطلعين على الأمر: "البيانات غيّرت الرواية بشكل جذري، والسوق الآن مهياً لمسار تيسيري، وليس مجرد خفض احترازي لمرة واحدة".

وبينما يتوقع معظم المحللين خفضاً بمقدار 25 نقطة أساس في اجتماع لجنة السوق المفتوحة الفيدرالية المقرر في 17 سبتمبر، ترى أقلية أن هناك حاجة لخطوة أكثر جرأة تصل إلى 50 نقطة أساس. هذا الاختلاف في التوقعات يبرز جلياً بين مؤسسات وول ستريت؛ ففي حين تتوقع "بانشيون" ثلاث تخفيضات هذا العام، تشير توقعات "ويدبوش" إلى خفضين فقط.

البعد السياسي وضغوط غير مسبقة

دخلت الدعوات لخفض أسعار الفائدة إلى ساحة السياسة، حيث دعا الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى خفض كبير بمقدار 3 نقاط مئوية، وهو مطلب بعيد تماماً عن توقعات الأسواق أو المحللين، ويُنظر إليه على أنه يضيف ضغطاً علنياً على استقلالية البنك المركزي.

وفي الوقت نفسه، حذر محللو "جي بي مورغان" عملاءهم من أن التوقعات المتفائلة المفرطة في الأسواق قد تمهد الطريق لانتكاسة لاحقة. فقد يشهد السوق ردة فعل تقليدية تُعرف بـ "البيع عند الخبر"، حيث تتحول موجة النشوة الأولية بعد خفض الفائدة إلى قلق إذا لم تظهر الأساسيات الاقتصادية، خصوصاً في القطاعات المتضررة من الرسوم الجمركية، علامات على التعافي.

وتظل فعالية السياسة النقدية في تحفيز اقتصاد آخذ في التباطؤ نقطة نقاش رئيسية، حيث ستخضع إجراءات الفيدرالي لرقابة لصيقة ضمن سياق عالمي يتسم بتوجه تيسيري من بنوك مركزية كبرى أخرى، بما في ذلك البنك المركزي الأوروبي.

<https://sa.investing.com/news/economic-indicators/article-2993259>

8 - ثروات الأمم.. ما هي أكبر صناديق سيادية في العالم وكيف يتم الاستثمار

فيها | دول عربية بالقائمة

دعاء أبو هشيمة 16 أغسطس، 2025 آخر تحديث: 16 أغسطس، 2025

صورة تعبيرية للعملة الأمريكية وهي الدولار. (USD)

تحتل صناديق الثروة السيادية مركزاً محورياً في الاقتصاد العالمي، حيث تعد أداة رئيسية لإدارة الأصول المالية الضخمة التي تملكها الدول، وتهدف إلى تنمية الثروات الوطنية عبر استثمارات طويلة الأمد في مختلف الأسواق المحلية والدولية. وفي تحول لافت في موازين القوة المالية العالمية، كشفت بيانات حديثة صادرة عن معهد صناديق الثروة السيادية (SWF Institute) عن هيمنة لافتة للصناديق السيادية العربية ضمن قائمة أكبر 10 صناديق ثروة سيادية في العالم من حيث إجمالي الأصول. وتظهر القائمة الصعود السريع لصناديق من دول مثل الإمارات، السعودية، الكويت، وقطر، لتصبح اليوم محركاً أساسياً للاستثمار العالمي، وفاعلاً رئيسياً في صياغة التوجهات الاقتصادية على الساحة الدولية.

ويستعرض هذا التقرير أبرز ما ورد في قائمة معهد صناديق الثروة السيادية SWF Institute، ويحلل كيف أن هذا الصعود العربي يُعيد تشكيل ملامح الاقتصاد العالمي من خلال أدوات استثمارية استراتيجية، تجمع بين الأهداف التنموية والرؤى الجيوسياسية.

النرويج في الصدارة... لكن الصعود الآسيوي والشرق أوسطي يتسارع وجاء صندوق التقاعد الحكومي النرويجي العالمي في صدارة القائمة بأصول تتجاوز 1.73 تريليون دولار، ليبقى حتى الآن نموذجاً عالمياً في الشفافية والاستثمار طويل الأمد. وهو الصندوق الأوروبي الوحيد في قائمة الكبار، ما يعكس تراجع الحضور الأوروبي أمام صعود آسيوي وشرق أوسطي مدفوع برؤية استراتيجية واضحة. وتحتل الصين المركزين الثاني والثالث عبر كل من مؤسسة الاستثمار الصينية (CIC) التي تدير أكثر من 1.33 تريليون دولار، وشركة SAFE Investment التي تتحكم في 1.09 تريليون دولار. وهذه الأرقام ليست فقط مؤشراً على وفرة الموارد، بل تعكس

تصميم بكن على استخدام أدواتها المالية لتعزيز حضورها الدولي وتأمين مصالحها الاقتصادية والجيوسياسية.

أما في الشرق الأوسط، يتصدر المشهد جهاز أبوظبي للاستثمار (ADIA) بأصول 1.07 تريليون دولار، إلى جانب الهيئة العامة للاستثمار الكويتية (KIA) التي تتجاوز أصولها 1.02 تريليون دولار.

ويبرز صندوق الاستثمارات العامة السعودي (PIF) كأحد أكثر الصناديق جرأة في استراتيجياته، حيث يملك 941 مليار دولار ويوظفها في مشاريع من التكنولوجيا إلى الرياضة، في إطار "رؤية السعودية 2030".

وبعد ذلك يأتي صندوق بادان بينجيلولا إنفستاسي الإندونيسي بأصول تقدر بـ 900 مليار دولار، ما يُظهر الطموح المتصاعد لجنوب شرق آسيا للدخول بقوة إلى عالم الاستثمار السيادي.

وتضم القائمة أيضاً كلاً من GIC Private Limited السنغافوري (800.8 مليار دولار)، و Temasek Holdings (521 مليار دولار)، إلى جانب جهاز قطر للاستثمار (QIA) الذي يملك 557 مليار دولار ويُعد من أبرز المستثمرين في القطاعات العالمية الحساسة مثل العقارات والطاقة والتكنولوجيا.

صناديق عربية عملاقة تتقدم المشهد

وفقاً لتصنيف معهد SWF Institute، تضم قائمة أكبر 10 صناديق ثروة سيادية في العالم 5 صناديق من العالم العربي، تتجاوز أصولها مجتمعة أربعة تريليونات دولار أمريكي.

وأبرز هذه الصناديق:

– جهاز أبوظبي للاستثمار (ADIA) يحتل المركز الرابع عالمياً، بأصول تبلغ 1.07 تريليون دولار.

– الهيئة العامة للاستثمار الكويتية (KIA) خامساً بأصول تتجاوز 1.02 تريليون دولار، وهي من أقدم الصناديق السيادية عالمياً.

– صندوق الاستثمارات العامة السعودي (PIF) في المركز السادس، بأصول تبلغ 941 مليار دولار، ويلعب دوراً ريادياً في تحقيق "رؤية السعودية 2030".

—جهاز قطر للاستثمار (QIA) في المرتبة التاسعة، بقيمة أصول 557 مليار دولار،
ويُعد من أنشط الصناديق الخليجية عالمياً.

صناديق ذات نفوذ يتجاوز الاقتصاد

وهذه الصناديق ليست مجرد مستثمرين عاديين، بل أدوات استراتيجية لتنفيذ
أهداف الدول الكبرى. ويجمع الخبراء على أنها باتت تمارس أدواراً تتجاوز الأطر المالية
لتؤثر بشكل مباشر في صناعة القرار الاقتصادي العالمي.

وتستثمر هذه الصناديق في قطاعات بالغة الأهمية للمستقبل، مثل التحول
الطاقة، الذكاء الاصطناعي، البنية التحتية، والأمن الغذائي. وتؤكد هذه التوجهات أن
قرارات الاستثمار السيادي أصبحت تحمل أبعاداً سياسية واستراتيجية أكثر من أي
وقت مضى.

الشفافية.. نقطة مفصلية في التقييم العالمي

ورغم هذا النفوذ، يبقى ملف الشفافية موضع جدل. فبينما تعد النرويج مثالا
يحتذى به في هذا المجال، تواجه صناديق أخرى – خاصة في الشرق الأوسط وآسيا –
انتقادات تتعلق بضعف الحوكمة وغموض الأهداف الاستثمارية.
ويحذر خبراء من أن هذا التوسع في حجم وأثر الصناديق السيادية يستدعي تعزيز
أنظمة الرقابة، وتفعيل ممارسات الإفصاح، والعمل ضمن أطر تعاون دولي لضمان
استقرار الأسواق ومنع تسييس الاستثمارات.

ففي 2025، واجه الصندوق تحديات أخلاقية كبرى، إثر الكشف عن استثماراته
في شركات مرتبطة بالعمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة. وأثار هذا موجة انتقادات
محلية، دفعت وزارة المالية النرويجية إلى طلب مراجعة عاجلة.

ودافع المدير التنفيذي نيكولاي تانجن دافع عن قرارات الصندوق، لكنه لم يستطع
إيقاف تصاعد الضغوط الشعبية، ما سلط الضوء على أهمية توافق الاستثمارات مع
القيم الوطنية والمعايير الأخلاقية.

كيف يتم الاستثمار في صناديق الثروة السيادية؟

وتعتمد الصناديق السيادية على استراتيجيات استثمارية متعددة، تستهدف تنوع محفظتها بين أصول مختلفة لضمان تحقيق عوائد مستدامة وتقليل المخاطر. تشمل هذه الاستثمارات:

– الأسهم والسندات: تشكل الأسواق المالية التقليدية حجر الزاوية، إذ تستثمر الصناديق في الأسهم والسندات الحكومية والخاصة عبر العالم لتحقيق عوائد مستقرة ومتوسطة إلى طويلة الأجل.

– الاستثمارات البديلة: مثل العقارات، البنية التحتية، والطاقة المتجددة، التي توفر تنوعاً استثمارياً وتقليل تقلبات السوق.

– المشاريع الاستراتيجية: تستثمر بعض الصناديق في مشاريع ذات أبعاد اقتصادية وجيوسياسية، تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي للدول، أو دعم الأهداف الوطنية مثل التحول الاقتصادي أو التنمية المستدامة.

– الابتكار والتكنولوجيا: كثير من الصناديق بدأت بتبني استثمارات في قطاع التكنولوجيا، الذكاء الاصطناعي، والرقمنة، لتعزيز العوائد المستقبلية واتباع توجهات العصر.

معايير الحوكمة والاستدامة.. توجه جديد لصناديق الثروة ويتجه العالم حالياً نحو رفع معايير الحوكمة والشفافية في إدارة الصناديق السيادية، بهدف تعزيز ثقة الجمهور والمستثمرين. وقد أظهرت بيانات تقرير 2025 تحسناً ملحوظاً في مؤشرات الحوكمة لدى العديد من الصناديق، مع تبني سياسات استثمارية مسؤولة تأخذ في الحسبان البعد البيئي والاجتماعي والحوكمة (ESG).

يبرز صندوق التقاعد النرويجي كنموذج رائد في هذا المجال، حيث يحدث سياساته باستمرار ويعلن عنها بشفافية يومية، في حين تتابع صناديق أخرى مثل تلك في دول الخليج وأوروبا تطوير استراتيجيات مشابهة لتعزيز مرونتها واستدامتها.

دور الصناديق السيادية في الاقتصاد العالمي وتمثل صناديق الثروة السيادية قوة مالية كبرى تؤثر بشكل مباشر على أسواق الأسهم والسندات العالمية، من خلال استثماراتها التي تتراوح بين مئات المليارات إلى تريليونات الدولارات.

وفقاً للتقرير، ضخمت هذه الصناديق نحو 112 مليار دولار استثمارات جديدة خلال النصف الأول من 2025، مع زيادة في التركيز على الاستثمارات المحلية لدعم النمو الاقتصادي، بجانب الاستثمارات الدولية.

تساهم هذه الصناديق بشكل فعال في دعم الاستقرار الاقتصادي والتنمية عبر تنوع مصادر الدخل الوطني، وتهيئة بيئة استثمارية متجددة، لا سيما في ظل التحديات الاقتصادية العالمية وتقلبات أسعار الموارد الطبيعية.

صناديق الثروة السيادية كركيزة للاستدامة والتنوع

ويشير الخبراء إلى أن مستقبل صناديق الثروة السيادية يرتبط بمدى قدرتها على التطور بما يتوافق مع الأولويات الاقتصادية العالمية، لا سيما التنوع الاقتصادي والتحول نحو مصادر دخل مستدامة بعيداً عن الاعتماد على الموارد الأحفورية. كما يؤكدون على أهمية إدارة المخاطر بشكل محسوب، وتبني استراتيجيات استثمار واضحة، ومراعاة التغيرات الجيوسياسية والتكنولوجية، لتحويل هذه الصناديق إلى أدوات نمو مستدامة ورافعة قوية لتحقيق التنمية الوطنية.

اقرأ أيضاً 3.42.. تريليون ريال في 2024.. صندوق الاستثمارات السعودي يسجل

قفزة تاريخية في أصوله ويраهن على رؤية 2030

وتمثل صناديق الثروة السيادية اليوم محورا أساسيا في الاقتصاد العالمي، بقيم أصول ضخمة تتجاوز عشرات التريليونات من الدولارات، وتنوع استثماراتها بين الأسواق المالية التقليدية، والاستثمارات البديلة، والمشاريع الاستراتيجية والتكنولوجية. ومع تعاظم دورها، تزايد الحاجة إلى تعزيز معايير الحوكمة والشفافية، ومراعاة البعد الأخلاقي للاستثمارات، لضمان استدامة هذه الثروات الوطنية وتحقيق الفائدة المستدامة للأجيال القادمة. صناديق الثروة السيادية، أكبر صناديق سيادية، استثمارات عالمية، الحوكمة والاستدامة، الاستثمارات البديلة، الاستثمار الأخلاقي، التنوع الاقتصادي، الأسواق المالية، الصناديق السيادية العالمية، التحديات الأخلاقية.

ثروات الأمم.. ما هي أكبر صناديق سيادية في العالم وكيف يتم الاستثمار فيها | دول

عربية بالقائمة

9- الدول الإسلامية تملك مفاتيح الاقتصاد العالمي.. فهل توحد جهودها للتأثير

السياسي؟



افتتاح المؤتمر الوزاري التحضيري للقمّة الإسلامية العربية في الدوحة (الجزيرة)



محمد سناجلة وديانا جرار، 15/9/2025 15/9/2025 Published On

تمتلك الدول الإسلامية قدرات اقتصادية وإستراتيجية هائلة تؤهلها للعب دور محوري في صياغة السياسات العالمية. هذه الإمكانيات تتنوع بين الثروات الطبيعية كالنفط والغاز، ورأس المال البشري الذي يشكل قوة ديمغرافية ضخمة، إضافة إلى الموقع الجغرافي الإستراتيجي الذي يربط بين قارات العالم، مما يمنحها قدرة هائلة على التأثير في مسارات التجارة والاقتصاد والسياسة الدولية إذا توحدت الرؤى والمصالح.

النتائج المحلي الإجمالي

عند النظر إلى الناتج المحلي الإجمالي لعدد من الدول الإسلامية، يتضح مدى ثقلها الاقتصادي ومكانتها المحورية في الاقتصاد العالمي. هذه الدول لا تُمثل فقط أسواقا استهلاكية ضخمة، بل تمتلك موارد طبيعية هائلة، وبنى تحتية متقدمة، وقوة بشرية مؤهلة تجعلها من أهم اللاعبين في التجارة الدولية والاستثمار العالمي.

وفي ما يلي لمحة عن حجم الناتج المحلي الإجمالي في عدد من أبرز الدول الإسلامية

عام 2024 (وفق تقديرات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي):

إندونيسيا: 1.47 تريليون دولار

تركيا 1.34: تريليون دولار

المملكة العربية السعودية: 1.11 تريليون دولار

ماليزيا: 447 مليار دولار

إيران 434: مليار دولار

هذا الحجم الاقتصادي يعكس إمكانيات كبيرة لبناء تحالفات إستراتيجية واستثمارات عابرة للقارات، ويؤكد أن العالم الإسلامي يمتلك مقومات للتأثير في المشهد الاقتصادي والسياسي الدولي إذا ما تم استثمار هذه القدرات بشكل منسق ومدرّوس.



الدول العربية والإسلامية من أكبر منتجي النفط في العالم

(غيثي)

أهم الموارد والأسلحة الاقتصادية في الدول الإسلامية

أولاً: النفط

الدول العربية والإسلامية هي من أكبر منتجي النفط في العالم، ومن أبرز هذه الدول، وفقاً لمنصة "بتروكيم إكسبرت: (Petrochem Expert)" المملكة العربية السعودية

مستويات الإنتاج: تنتج السعودية يومياً نحو 10 ملايين برميل من النفط، وهي من أكبر المنتجين والمصدرين في الشرق الأوسط ومن كبار المنتجين عالمياً. الاحتياطيات: تحتوي السعودية على أكبر احتياطيات نفطية مؤكدة في العالم، بأكثر من 260 مليار برميل.

العراق

مستويات الإنتاج: يُعد العراق من كبار منتجي النفط، إذ يبلغ إنتاجه اليومي حوالي 4.5 ملايين برميل. ورغم التحديات، شهد قطاع النفط في البلاد نمواً ملحوظاً في السنوات الأخيرة.

الاحتياطيات: يمتلك العراق حوالي 145 مليار برميل من احتياطيات النفط المؤكدة، مما يجعله ثاني أكبر احتياطي في المنطقة.

الإمارات العربية المتحدة

مستويات الإنتاج: تنتج دولة الإمارات العربية المتحدة حوالي 4 ملايين برميل من النفط يومياً.

الاحتياطيات الإستراتيجية: احتياطيات مؤكدة تبلغ نحو 100 مليار برميل.

الكويت

مستويات الإنتاج: يبلغ إنتاج الكويت من النفط حوالي 3 ملايين برميل يوميا، مما يحافظ على مكانتها بوصفها واحدة من أكبر المنتجين في المنطقة.
الاحتياطيات: احتياطيات مؤكدة تبلغ حوالي 101 مليار برميل.

إيران

مستويات الإنتاج: يتقلب إنتاج إيران من النفط بسبب العوامل الجيوسياسية والعقوبات الدولية، ويبلغ حوالي 3.5 ملايين برميل يوميا.
الاحتياطيات: تمتلك إيران رابع أكبر احتياطي نفطي مؤكد في العالم، ويُقدر بنحو 157 مليار برميل.

التأثير العالمي: بصفتها عضوا رئيسيا في منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)، تلعب الدول العربية والإسلامية دورا حاسما في تشكيل سياسات النفط العالمية واستقرار الأسواق.

ثانيا: الغاز

وفقا لأبحاث "ريستاد إنرجي" (Rystad Energy)، من المتوقع أن: تصبح الدول العربية والإسلامية في منطقة الشرق الأوسط ثاني أكبر منتج للغاز في العالم عام 2025، بعد أميركا الشمالية. وقد نما إنتاج الغاز في المنطقة بنحو 15% منذ عام 2020.

تنتج دول المنطقة حاليا حوالي 70 مليار قدم مكعب يوميا من الغاز، ومن المتوقع أن يرتفع هذا الرقم بنسبة 30% بحلول عام 2030 و34% بحلول عام 2035 بفضل التطورات المهمة في المملكة العربية السعودية وإيران وقطر وسلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة.

بحلول عام 2030، ستضيف المنطقة 20 مليار قدم مكعب يوميا أخرى، أي ما يعادل نصف الطلب الأوروبي على الغاز حاليا.

تقود دول الخليج الثلاث، قطر والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، هذا النمو المدفوع بالغاز، إذ من المقرر أن يرفع مشروع توسعة حقل الشمال الطموح في قطر طاقتها الإنتاجية من الغاز الطبيعي المسال بنسبة 80%، من 77 إلى 142 مليون طن سنويا بحلول نهاية العقد.

تتصدر إيران حالياً إنتاج الغاز في الشرق الأوسط، بحوالي 25 مليار قدم مكعب يوميا، تليها قطر بـ16 مليار قدم مكعب يوميا، ثم السعودية بـ8 مليارات قدم مكعب يوميا.

ثروات ضخمة أخرى

إضافة للنفط والغاز، تزخر الدول العربية والإسلامية بثروات طبيعية أخرى ضخمة، مثل الفوسفات والبوتاس واليورانيوم والعناصر النادرة والذهب وغيرها، مما يجعلها مخزن العالم وقلبه الاقتصادي النابض.

وعلى سبيل المثال لا الحصر، تكشف احتياطات الفوسفات في الدول العربية عن كنز جيولوجي استثنائي، جعل من المنطقة لاعبا رئيسا في سوق عالمية لا تقل أهمية عن النفط والغاز.

ووفقا لأحدث البيانات التي استعرضتها منصة "طاقة" (ومقرها واشنطن)، تمتلك 7 دول عربية مجتمعة ما يقارب 59.75 مليار طن من احتياطات الفوسفات المؤكدة في العالم، والتي تُقدر بنحو 74 مليار طن. ويمثل هذا الرقم 80.7% من إجمالي الاحتياطات العالمية، مما يؤكد الأهمية الجيوسياسية للمنطقة في التوازنات الاقتصادية العالمية.

التجارة الدولية

تلعب الدول العربية والإسلامية دورا محوريا في التجارة الدولية، إذ تُعد بعض هذه الدول من أكبر المصدرين والمستوردين عالميا بفضل مواردها الطبيعية، وموقعها الجغرافي الاستراتيجي، وأسواقها الضخمة. وفي ما يلي نظرة موجزة على حجم التجارة الخارجية لعدد من أبرز الدول الإسلامية، بما يعكس أهميتها المتزايدة في الاقتصاد العالمي.

إندونيسيا

بلغ إجمالي التجارة الإندونيسية لعام 2024 نحو 498.36 مليار دولار، بزيادة سنوية قدرها 3.68% وفقا لمنصة "إيه آر سي غروب" (ARC-group) " إجمالي الصادرات: 264.7 مليار دولار
إجمالي الواردات: 233.7 مليار دولار
الفائض التجاري: 31 مليار دولار

أبرز الشركاء: الصين، ورابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، والولايات المتحدة.

ماليزيا

بلغ إجمالي حجم التجارة الدولية لماليزيا في عام 2024 رقما قياسيا بلغ 2.879 تريليون رينغيت ماليزي، بزيادة قدرها 9.2% على أساس سنوي، وفقا لمؤسسة تنمية التجارة الخارجية الماليزية "ماتريد (MATRADE) الحكومية".

إجمالي الصادرات: 1.508 تريليون رينغيت ماليزي (316.68 مليار دولار)

الواردات: 1.371 تريليون رينغيت ماليزي (287.91 مليار دولار)

الفائض التجاري: 77 مليار دولار

أبرز الشركاء: رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، والولايات المتحدة، الاتحاد

الأوروبي، وتايوان.

تركيا

في عام 2024، بلغ إجمالي حجم التجارة في تركيا حوالي 605.86 مليارات دولار، وفقا لبيانات المعهد الإحصائي التركي ووزارة التجارة التركية.

الصادرات: بلغت الصادرات رقما قياسيا بلغ 261.855 مليار دولار

الواردات: 344.020 مليار دولار

العجز التجاري: 82.22 مليار دولار

أبرز الشركاء: ألمانيا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة.

المملكة العربية السعودية

الصادرات: وصلت قيمة الصادرات غير النفطية إلى حوالي 515 مليار ريال سعودي

(ما يقارب 137.29 مليار دولار) عام 2024، وفقا لوكالة رويترز.

الواردات: بلغت قيمة واردات المملكة العربية السعودية لعام 2024 حوالي 232.81

مليار دولار، وفقا لمنصة "تريدينج إيكونوميكس" استنادا لبيانات الأمم

المتحدة "كومتريد (COMTRADE)"

أبرز الشركاء: الصين والولايات المتحدة والإمارات العربية المتحدة.

الإمارات العربية المتحدة

سجلت دولة الإمارات العربية المتحدة إجمالي تجارة خارجية بقيمة 5.23 تريليونات درهم إماراتي (1.424 تريليون دولار) في عام 2024، بزيادة قدرها 49% مقارنة بـ 3.5 تريليونات درهم إماراتي (949 مليار دولار) عام 2021، وذلك وفقا لتقرير "آفاق وإحصاءات التجارة العالمية" الصادر عن منظمة التجارة العالمية حسب ما ذكرته وكالة الأنباء الإماراتية (وام).

قيمة الصادرات: 603 مليارات دولار (2.2153 تريليون درهم إماراتي)
إجمالي الواردات: 539 مليار دولار (1.9802 تريليون درهم إماراتي)
حجم التجارة غير النفطية (صادرات + واردات): بلغ في عام 2024 حوالي 3 تريليونات درهم إماراتي (817 مليار دولار)، وفق وكالة رويترز.
مما سبق، يتضح أن الدول العربية والإسلامية تملك موارد هائلة وتجارة عالمية مزدهرة، ولعل السؤال الذي يطرح نفسه هو:
هل تستطيع الدول الإسلامية استعمال أسلحتها الاقتصادية في مواجهة أميركا وإسرائيل؟

الإجابة: نعم نظريا، وقد تحقق ذلك عمليا بالفعل في واحدة من أهم اللحظات التاريخية المعاصرة، وهي حرب أكتوبر/تشرين الأول 1973. آنذاك، لجأت الدول العربية، بقيادة منظمة الدول العربية المصدرة للبترول (أوابك) وعلى رأسها السعودية، إلى سلاح النفط كأداة ضغط سياسية، حيث فرضت حظرا نفطيا وخفضت الإنتاج ضد الدول التي دعمت إسرائيل، وعلى رأسها الولايات المتحدة وعدد من الدول الغربية. وأدت هذه الإستراتيجية إلى أزمة النفط العالمية عام 1973، التي رفعت أسعار الطاقة بشكل غير مسبوق وأثرت على اقتصادات الدول الصناعية الكبرى، لتكشف عن القوة الإستراتيجية للنفط في موازين القوى الدولية. ولم يكن الهدف مجرد إظهار النفوذ الاقتصادي، بل الضغط لتحقيق انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة والاعتراف بالحقوق الفلسطينية المشروعة، مما جعل هذه الأزمة مثالا عمليا على قدرة الموارد الطبيعية والتحالفات الاقتصادية على تغيير المعادلات السياسية العالمية.

ثروات العرب وأدوات الضغط: قال الخبير الاقتصادي والمحلل المالي أحمد عقل إن الوطن العربي يمتلك مقومات اقتصادية هائلة تؤهله ليكون لاعبا رئيسيا على الساحة

الدولية، مشيراً إلى أن عدد سكان الدول العربية مجتمعة يصل إلى نحو 400 مليون نسمة، مما يضعهم في المرتبة الثالثة عالمياً بعد الهند والصين. وأوضح عقل -في حديثه للجزيرة نت- أن القوى العاملة والقدرة الشرائية والموارد الطبيعية، مثل النفط والمياه، إضافة إلى الأراضي الزراعية والمقدرات الاقتصادية، تمثل فرصاً كبيرة للنهوض باقتصادات الدول العربية إذا ما تم استغلالها بالشكل الأمثل. وأكد أن العرب يمتلكون أدوات ضغط مهمة على الساحة الدولية، تبدأ من النفط والغاز، وتمتد إلى المياه والمعابر الحيوية التي تربط القارات، مثل قناة السويس و**باب المندب ومضيق هرمز**، لافتاً إلى أن هذه الممرات تمثل شرايين التجارة العالمية. وأضاف أن الاستثمارات العربية المنتشرة في كثير من دول العالم باتت مؤثرة على اقتصادات تلك الدول، مما يمنح العرب ورقة ضغط إضافية. لكن عقل أشار إلى أن الاستفادة الحقيقية من هذه الأدوات تتوقف على ظروف ومعطيات متعددة أبرزها الاتفاقيات الدولية الموقعة ومدى قدرة الدول العربية على تبني مواقف موحدة، بالإضافة إلى الأوضاع الاقتصادية الداخلية لبعض الدول التي تعاني أزمات قد تعيقها عن اتخاذ خطوات جريئة خشية تفاقم الضغوط على اقتصاداتها. وشدد على أن القدرات النفطية والزراعية والموارد البشرية والاقتصادية متوافرة في الوطن العربي، إلى جانب موقعه الجغرافي المتوسط الذي يربط آسيا وأفريقيا وأوروبا، مما يجعله مركزاً مهماً للتجارة الدولية. وختم الخبير الاقتصادي بالتأكيد على أن الدول العربية تمتلك مقومات وفرصاً استثنائية، لكنها تحتاج إلى رؤية موحدة وإستراتيجيات واضحة لتحويل هذه الإمكانيات إلى قوة ضغط حقيقية على الساحة الدولية. من جهته، رأى الرئيس التنفيذي للإستراتيجيات بشركة فورتريس للاستثمار مصطفى فهري أن الدول العربية والإسلامية تملك أدوات اقتصادية -وصف بعضها بالناعمة وأخرى بالقوية- للتأثير على القرار الغربي بما يخدم القضية الفلسطينية بشكل خاص والمصالح العربية والإسلامية بشكل عام. وتحدث في هذا السياق عن:

- تغيير مسارات التجارة نحو الشرق بدل الغرب، أو فرض رسوم جمركية، أو الاستعاضة عن المنتجات الأميركية بالمنتجات الصينية.
 - تغيير مسارات التعاون العسكري واستيراد المعدات العسكرية المختلفة من طائرات وأنظمة صواريخ وغيرها، من الاعتماد على الغرب والولايات المتحدة إلى بدائل أخرى أكثر كفاءة من الشرق وكوريا الجنوبية.
 - خفض مستويات التعاون التكنولوجي والسيطرة التكنولوجية مع الشركات الأميركية لفائدة شركات آسيوية في الصين وكوريا الجنوبية.
 - التأثير السياحي من خلال التوصية بعدم توجه المواطنين نحو هذه الدول.
 - إلغاء مناورات مشتركة، وتعليق تصاريح استخدام الموانئ أو القواعد.
 - مقاطعات منتجات استهلاكية.
 - عدم إدخال الشركات الأجنبية الغربية في مشروعات بنية تحتية وحساسة والاستعاضة عنها بأخرى.
- وقال فهي للجريدة نت إن هذه الأدوات كفيلة بأن تتسبب في خسائر للشركات الغربية والأميركية.
- وأضاف أن الدول العربية والإسلامية تملك أدوات أخرى أكثر تأثيراً، لكن استخدامها أو التلويح باستخدامها للتأثير على إسرائيل وعلى القرار الغربي يحتاج إلى النظر في مآلاتها وتداعياتها على الاقتصاد العالمي ككل، مثل سلاح الطاقة والغاز -كما حدث في حرب 73- وسلاح إغلاق الممرات المائية الرئيسية.
- ولكن، هل تستطيع الدول العربية والإسلامية فعل ذلك الآن، خصوصاً بعد التهديدات الإسرائيلية بإقامة إسرائيل الكبرى، والهجوم الإسرائيلي على الدوحة؟
- إجابة هذا السؤال متروكة لقادة وزعماء الدول الإسلامية المجتمعين في الدوحة، فهم الأقدر على تقييم الظروف الجيوسياسية ونوع وطبيعة الرد على التهديدات التي تتعرض لها الأمة. المصدر: الجزيرة

<https://www.aljazeera.net/ebusiness/2025/9/15/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D9%85%D9%84%D9%83-%D9%85%D9%81%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF>

10 - كيف أسست أميركا صناعة قوية عبر التاريخ؟ وما علاقة الحروب بذلك؟



الاقتصاديون يحذرون من أن سياسات الحماية الحالية التي ينهجها ترامب قد تحد من القدرة التنافسية الأميركية (غيتي)

Published On 20/9/202520/9/2025

في وقت يكثر فيه الحديث داخل البيت الأبيض والكونغرس عن "إعادة التصنيع" باعتبارها ركيزة لتعزيز القوة الاقتصادية، تطرح دراسة حديثة نشر مضمونها عبر وكالة بلومبيرغ قراءة معمقة لتجربة الولايات المتحدة قبل أكثر من قرنين. تلك الحقبة، التي تزامنت مع بدايات تشكّل الاقتصاد الأمريكي، لم تكن ثمرة خطة مدروسة أو إستراتيجية صناعية متكاملة، بل نتاج مزيج من الضرورات السياسية، والحروب الخارجية، والصدف التاريخية التي أسهمت في بناء قاعدة صناعية شكلت لاحقاً أساس صعود أميركا إلى موقع القوة الاقتصادية الأولى عالمياً. من رفض آدم سميث إلى تحدي ألكسندر هاميلتون ويشير تقرير بلومبيرغ إلى أن الجدل حول جدوى التصنيع في أميركا بدأ مبكراً جداً، مع صدور كتاب "ثروة الأمم" لأدم سميث عام 1776، الذي اعتبر أن تحويل رؤوس الأموال من الزراعة إلى الصناعة سيؤدي إلى تقليص الناتج القومي.



آدم سميث جادل بأن تحويل رأس المال من الزراعة إلى الصناعة سيُبطئ إنتاج أميركا (ناشطون)
لكن ألكسندر هاميلتون، أول وزير للخزانة الأميركية، دافع عن الفكرة معتبراً أن الصناعة ضرورية لاستقلال الاقتصاد الوطني، غير أن مقترحاته لاقت معارضة قوية داخل الكونغرس الذي كان يفضل حينها الاستثمار في الزراعة.

وبرغم هذا الجدل، أثبتت الأحداث لاحقاً أن الصناعة ستصبح محورياً أساسياً في مسار الاقتصاد الأميركي، وإن لم يكن ذلك بفضل سياسة رسمية بل عبر عوامل خارجية فرضت نفسها على الواقع.

الحروب عامل حاسم

وبحسب ما أورده البروفيسور جوشوا روزنبوم من جامعة ولاية أيوا في الدراسة التي استندت إليها بلومبيرغ، فإن الحروب مع بريطانيا وفرنسا شكلت نقطة انعطاف كبرى.

فقد أدى الحظر التجاري الذي فرضه الكونغرس عام 1807 إلى إغلاق الأسواق الأوروبية أمام الولايات المتحدة، وهو ما وفر حماية شبه كاملة للصناعات الناشئة مثل المنسوجات.

كما عززت حرب 1812 مع بريطانيا هذا الاتجاه، لتتوسع صناعة النسيج محلياً وتوفر بدائل عن الواردات.

إعلان

في الوقت ذاته، أنشأت الحكومة الأميركية ترسانات عسكرية لتصنيع الأسلحة، مثل ترسانة "سبرينغفيلد"، مما أسهم في تطوير تقنيات دقيقة مثل القياسات الميكانيكية وإنتاج الأجزاء القابلة للتبديل، وهي خطوة اعتُبرت ثورة تكنولوجية في تلك المرحلة ومهدت لنظام الإنتاج الصناعي الواسع.

نقل تكنولوجيا وتدفق خبرات

ولفت تقرير بلومبيرغ إلى أن نقل التكنولوجيا كان أحد الأعمدة الأساسية في هذا المسار، فقد ساعدت اللغة المشتركة وتدفق المهاجرين البريطانيين المتمتعين بخبرات تقنية على إدخال أساليب متطورة في الميكانيكا وصناعة النسيج والأسلحة.



المنافسة المحلية أجبرت المصانع الأميركية على تحسين

كفاءتها وابتكار طرق إنتاج جديدة (رويترز)

هذه الهجرة لم تكن مجرد إضافة عددية بل شكلت نقلة نوعية في المهارات، حيث جلبت معها تقنيات كانت مستخدمة في بريطانيا، القوة الصناعية الأولى آنذاك. هذا الامتزاج بين الحماية الجمركية المحلية والتدفق الخارجي للخبرات ساعد في بناء أساس صناعي أكثر صلابة، حتى وإن كانت المنتجات الأميركية في ذلك الوقت "غير قادرة على منافسة الجودة الأوروبية"، كما ورد في الدراسة، إذ أظهرت الأسواق الكندية أن الأقمشة الأميركية لم تكن على مستوى مثيلاتها البريطانية.

المنافسة الداخلية تكسر الجمود

ورغم أن الحماية الجمركية أبعدت المنافسة الدولية جزئياً، فإن السوق الأميركية شهدت منافسة شديدة بين الشركات المحلية الصغيرة التي كانت تسيطر على قطاعات مختلفة. هذه المنافسة الداخلية القوية، كما بين التقرير، أسهمت في تحفيز الابتكار وإجبار المنتجين على تطوير أساليب إنتاجهم وتحسين الكفاءة.

وهنا يكمن الفرق الجوهرى بين التجربة الأميركية وتجارب دول مثل الأرجنتين في القرن الـ20، التي تبنت سياسات حمائية دون أن ترافقها منافسة محلية حقيقية، مما أدى إلى فشل صناعاتها الوليدة، بينما نجحت الولايات المتحدة، على العكس في خلق بيئة داخلية ديناميكية دعمت لاحقاً الثورة الصناعية الثانية.

دروس للحاضر وصناع القرار

وترى وكالة بلومبيرغ أن تجربة الولايات المتحدة الصناعية المبكرة تحمل دروساً مهمة لصانعي السياسات اليوم، فهي توضح أن الحماية الجمركية وحدها ليست كافية، بل يجب أن ترافقها سياسات حكومية داعمة، وتدفق للمهارات الأجنبية، ومنافسة داخلية قوية.



تجربة أميركا تبرز أن التصنيع يحتاج مزيجاً من السياسات والدعم والابتكار والمنافسة الداخلية (رويترز) هذه العناصر مجتمعة أسهمت في تمهيد الطريق للولايات المتحدة كي تصبح بحلول عام 1870 رائدة في الثورة الصناعية الثانية، التي اعتمدت على الكهرباء والمحركات الاحتراقية وأسست لمرحلة نمو اقتصادي استثنائية.

أما اليوم، في ظل حديث الرئيس دونالد ترامب وسابقه عن "عصر صناعي جديد"، فإن فهم تلك التجربة التاريخية يساعد على إدراك أن العودة إلى التصنيع ليست مجرد شعار سياسي، بل تتطلب مزيجاً متكاملًا من الظروف والسياسات الشجاعة والابتكار المستدام.

المصدر: بلومبيرغ

<https://www.aljazeera.net/ebusiness/2025/9/20/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%A3%D8%B3%D8%B3%D8%AA-%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D8%A7-%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D8%A9-%D9%82%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D8%A8%D8%B1>

11 - اكتشاف في روسيا يهدد مستقبل الطاقة الشمسية.. كنز تحت الجبال قد

يقلب الموازين!

معدن قديم لكن العلماء يطورون استخدامات حديثة له

الرياض - العربية Business ، نشر في 18 سبتمبر 2025:



يبدو أن اكتشافاً قديماً تحت جبال روسيا قد يعيد تشكيل عالم الطاقة ويهدد صناعة الطاقة الشمسية بصورتها الحالية، بحسب ما ذكره موقع "Eco Portal". لطالما اشتهرت روسيا بمواردها الضخمة من الطاقة سواء النفط أو الغاز، بالإضافة إلى المعادن الثمينة، لكنها تظهر كمورد رئيسي لطاقة المستقبل. شهدت صناعة الطاقة الشمسية نمواً مذهلاً خلال السنوات الأخيرة، حيث تجاوزت القدرة المركبة عالمياً حاجز الـ 1000 غيغاواط في عام 2023، وفقاً لموقع "ScienceDirect". وتشير التوقعات إلى أن هذا الرقم قد يتضاعف ليصل إلى أكثر من 5000 غيغاواط بحلول عام 2030، بحسب بيانات "Ember". ورغم هذا النمو، فإن 95% من الخلايا الشمسية تعتمد على السيليكون، وهو ما قد يتغير قريباً بفضل اكتشاف روسي قديم يعيد تشكيل مستقبل الطاقة المتجددة. "بيروفسكايت".. المعدن الذي قد يطيح بالسيليكون

في أعماق جبال الأورال، اكتُشف معدن طبيعي يُدعى "بيروفسكايت" في القرن التاسع عشر، لكنه لم يحظَ بالاهتمام الكافي إلا مؤخراً. هذا المعدن، الذي يحمل اسم

السياسي والعالم الروسي "ليف بيروفسكي"، يتمتع بخصائص فريدة جعلته مادة واحدة في صناعة الخلايا الشمسية.

وبحسب موقع "ResearchGate"، فإن اليابان نجحت في استخدامه لتطوير خلايا شمسية أرق من الورق، ما يفتح الباب أمام تطبيقات غير مسبوقة في هذا المجال.

روسيا على أعتاب نفوذ جديد في سوق الطاقة ما يجعل "بيروفسكايت" مثيراً للاهتمام هو تفوقه على السيليكون في عدة جوانب، منها: انخفاض تكلفة الإنتاج، وكفاءة أعلى عند استخدام الخلايا المزدوجة، بالإضافة إلى مرونته في الاستخدام، وبصمة كربونية أقل أثناء التصنيع.

ومنذ بدء التجارب على هذه المادة في عام 2009، حقق الباحثون قفزات كبيرة في كفاءتها، وصلت إلى أكثر من 25%، وفقاً لموقع Ossila، مع توقعات بمزيد من التحسن في السنوات المقبلة. ورغم أن "بيروفسكايت" لا يشكل حالياً جزءاً أساسياً من السوق، إلا أن الأبحاث الجارية على الخلايا الشمسية المزدوجة التي تجمع بين السيليكون و"بيروفسكايت" قد تفتح الباب أمام دمج في البنية الحالية، ما يمنح روسيا ورقة ضغط قوية في سوق الطاقة العالمي.

<https://www.alarabiya.net/aswaq/special-stories/2025/09/18/%D8%A7%D9%83%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D9%81-%D9%81%D9%8A-%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D9%8A%D9%87%D8%AF%D8%AF-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%85%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D9%83%D9%86%D8%B2-%D8%AA%D8%AD%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A8%D8%A7%D9%84-%D9%82%D8%AF-%D9%8A%D9%82%D9%84%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%8A%D9%86>

12 - هل يصمد الاقتصاد الألماني طويلاً؟



الاقتصاد الألماني يواجه تحديات متزايدة (شترستوك)



مصطفى فيفي، 18/9/2025

يُنظر إلى الاقتصاد الألماني باعتباره حجر الزاوية في المنظومة الأوروبية ومحرك النمو الذي حافظ على استقرار الاتحاد لعقود، حتى استحق وصفه بـ"قاطرة أوروبا"

غير أنّ هذا الاقتصاد، الذي عرف فترات ازدهار قوية، مرّ أيضا بمراحل انكماش وضغط، مما يؤكد أنه ليس بمنأى عن تقلبات الداخل وتعقيدات الخارج. ورغم ما يتمتع به من قاعدة صناعية وخدمية متينة وشبكة شركات صغيرة ومتوسطة تُشكّل عموده الفقري، فإن ألمانيا تواجه تحديات متزايدة من الشيخوخة السكانية والتحول الطاقية إلى ضعف الطلب الأوروبي وتوترات التجارة العالمية، ومن هنا تأتي أهمية استعراض الركائز الرئيسة للاقتصاد الألماني لفهم مدى صلابتها في دعم مكانة ألمانيا، ولتقدير انعكاساتها على مستقبل الاتحاد الأوروبي ككل.

النتائج المحلي

يُقدّر الناتج المحلي الإجمالي لألمانيا بنحو 4.66 تريليونات دولار، أي ما يقارب 4.3 تريليونات يورو، وفق أحدث البيانات الرسمية، مما يجعلها ثالث أكبر اقتصاد عالمي بالقيمة الاسمية والأكبر في أوروبا.

بيد أن النمو الراهن يظل ضعيفا، إذ يُتوقع ألا يتجاوز 0.2% عام 2025، وهو مستوى متدنٍ مقارنة بالسنوات السابقة، ويعكس هذا الأداء حالة من الركود الحذر، تحت ضغوط هيكلية تشمل ارتفاع تكاليف الطاقة، وتراجع الطلب الخارجي، وتحديات ديموغرافية متصاعدة.

وعند المقارنة بعقد مضى، يتضح حجم التراجع فقد كانت أفضل الفترات بين عامي 2014 و2017 حين حققت ألمانيا نموا مستقرا تجاوز 2% سنويا.

يُقدّر الدين الكلي "الحكومي والخاص والخارجي" في ألمانيا بنحو 12.9 تريليون يورو، أي ما يقارب 3 أضعاف الناتج المحلي البالغ 4.33 تريليونات يورو عام 2024.

الدين العام والعجز المالي بألمانيا

تُمثل أوضاع المالية العامة أحد المرتكزات الأساسية لاستقرار الاقتصاد الألماني، ففي عام 2024 سجّل الاقتصاد عجزا ماليا قدره 118.8 مليار يورو، أي ما يعادل نحو 2.5% من الناتج المحلي الإجمالي، حسب بيانات المكتب الإحصائي الاتحادي. ورغم أن هذه النسبة تعكس ابتعادا عن سنوات الفوائض التي سبقت عام 2020، فإنها تظل أدنى من المتوسط الأوروبي البالغ 3%، وأقل بكثير من مستويات دول كبرى، مثل فرنسا وإيطاليا، حيث يتجاوز العجز 5%.

وهذا يبيّن أن العجز الألماني ما زال ضمن الحدود المسيطر عليها، ويعكس قدرة برلين على الحفاظ على استقرار نسبي للمالية العامة رغم أزمات الطاقة والتباطؤ الاقتصادي.

أما الدين الحكومي، فقد بلغ عام 2024 نحو 2.7 تريليون يورو، أي ما يعادل 62.5% من الناتج المحلي. ورغم أنه أعلى من الحد المرجعي لمعاهدة ماستريخت (60%) فإنه يبقى أقل من مستويات سابقة إذ تراوحت النسبة بين 70-72% عام 2015 وتجاوزت 80% عام 2010 عقب الأزمة المالية العالمية وأزمة ديون منطقة اليورو. ويعكس هذا الانخفاض التدريجي نجاح ألمانيا في تقليص الأعباء خلال العقد الماضي، حتى وإن ارتفع الدين مجددا بفعل جائحة كورونا وأزمة الطاقة. وبالنسبة للقطاع الخاص الألماني، فقد بلغت ديونه عام 2024 نحو 3.6 تريليونات يورو (83% من الناتج المحلي) وهو مستوى أعلى مما كان عليه بين عامي 2010 و2015 حين كانت النسبة أدنى بكثير بفضل النمو المستقر وأسعار الفائدة المنخفضة. أما الدين الخارجي، فقد سجّل نهاية الربع الأول من 2025 نحو 6.6 تريليونات يورو، ويشمل القروض والسندات والودائع والاعتمادات المصرفية تجاه أطراف أجنبية، دون أن يشمل الاستثمارات في الأسهم أو حصص الملكية. وإجمالاً، يُقدّر الدين الكلي "الحكومي والخاص والخارجي" في ألمانيا بنحو 12.9 تريليون يورو، أي ما يقارب 3 أضعاف الناتج المحلي البالغ 4.33 تريليونات يورو عام 2024.

ويكشف هذا الحجم الكبير عن عبء مالي واسع، كما يبرز اعتماد الاقتصاد الألماني على التمويل الداخلي والخارجي معاً، مما يجعله أكثر عرضة لتقلبات أسعار الفائدة والصرف وأزمات الطاقة والأسواق العالمية. يُعد هذا القطاع الأكبر في الاقتصاد، إذ ساهم عام 2024 بنحو 63.9% من الناتج المحلي الإجمالي أي ما يعادل 2.77 تريليون يورو. أهم القطاعات المؤثرة داخل اقتصاد ألمانيا

يقوم الاقتصاد الألماني على قطاعات متكاملة، أبرزها الخدمات والصناعة والتكنولوجيا، مدعومة بشبكة واسعة من الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تُشكّل عموده الفقري.

1- الخدمات

يُعد هذا القطاع الأكبر في الاقتصاد الألماني، إذ ساهم عام 2024 بنحو 63.9% من الناتج المحلي الإجمالي أي ما يعادل 2.77 تريليون يورو، مقارنة بـ 63.1% عام 2023، وهو مستوى أعلى من المتوسط العالمي (55.8%). وبين عامي 1991 و2024، بلغ متوسط مساهمة الاقتصاد الألماني 62%، مع أدنى مستوى عند 56.5% عام 1991 وأعلى مستوى عند 64.6% عام 2009. ويشمل القطاع الخدمات المالية والمصرفية والتأمين والتجارة الداخلية والخارجية، إضافة إلى النقل واللوجستيات والتخليص الجمركي والسياحة وتكنولوجيا المعلومات. ويُعد أيضا المصدر الأكبر للتوظيف، إذ يعمل فيه أكثر من 70% من القوى العاملة الألمانية أي نحو 30 مليون شخص عام 2024.

2- الصناعة

يُعدّ قطاع الصناعة ركيزة أساسية للاقتصاد الألماني، فقد ساهم عام 2024 بنحو 17.8% من الناتج المحلي الإجمالي (770 مليار يورو) مقارنة بـ 18.3% عام 2023، و20% عام 2017، وهو ما يعكس تراجعاً تدريجياً عن ذروة سابقة، لكنه يظل أعلى من المتوسط العالمي البالغ 12.3%. وعلى مدى العقود الأخيرة، حافظت الصناعة الألمانية على متوسط تاريخي يقارب 19.9% بين عامي 1991 و2024. وتتصدر صناعة السيارات المشهد، إذ تسهم بأكثر من 5% من الناتج المحلي وتشكّل العمود الفقري للصادرات، إلى جانب الصناعات الكيماوية، والآلات والمعدات الهندسية والكهربائية. ويعمل في القطاع نحو 7 ملايين شخص، في حين أظهرت بيانات يوليو/تموز 2025 تراجع الطلبات الجديدة 2.9% شهرياً و3.4% سنوياً، مقابل نمو قوي في طلب السيارات بنسبة 6.5%.



الأشخاص من ذوي الخلفية المهاجرة يبلغ عددهم نحو 21.2 مليون نسمة أي 26% من سكان ألمانيا (شترستوك)

3-التكنولوجيا

مثل قطاع المعلومات والاتصالات عام 2024 نحو 224.8 مليار يورو من الإيرادات، أي ما يعادل 5.2% من الناتج المحلي، وتوزعت الإيرادات بين 149.7 مليار يورو لتكنولوجيا المعلومات و73 مليار يورو للاتصالات، مع توقعات بالنمو بنسبة 4.6% عام 2025 لتصل إلى 232.8 مليار يورو.

إعلان

كما بلغ الإنفاق على البحث والتطوير نحو 129 مليار يورو عام 2023، أي ما يعادل 3.1% من الناتج المحلي، مما يعكس أهمية الابتكار في تعزيز تنافسية الاقتصاد الألماني.

الشركات الصغيرة والمتوسطة العمود الفقري للاقتصاد الألماني

تُعد الشركات الصغيرة والمتوسطة من الركائز الأساسية للاقتصاد الألماني، ففي عام 2022 بلغ عددها نحو 3.41 ملايين منشأة تمثل 99.2% من إجمالي الشركات، ويعمل لديها ما يقارب 19.1 مليون شخص أي 53.6% من القوى العاملة.

كما تسهم بنحو 55.7% من القيمة المضافة الصافية، وتحقق رقم أعمال سنويا يقارب 2.66 تريليون يورو، بما يعادل 27.3% من إجمالي رقم أعمال الشركات الألمانية.

وعلى صعيد الابتكار، أنفقت الشركات التي يقل عدد موظفيها عن 250 موظفا نحو 8.55 مليارات يورو على البحث والتطوير، وهو ما يمثل 7.8% من إجمالي إنفاق قطاع الأعمال. وإلى جانب ذلك، تُعد هذه المنشآت القاعدة الأهم للتكوين المهني، إذ تستوعب نحو 70% من المتدربين، مما يبرز دورها في تأهيل الكفاءات وضمان استمرارية سوق العمل وبفضل انتشارها الجغرافي.

وتمثل هذه الشركات أيضا ركيزة للاستقرار الاجتماعي والتنمية الإقليمية، مما يجعلها قلب الاقتصاد الألماني ومصدر قوته.

لكن هذه القوة ليست في مأمن من التحديات، إذ واجهت الشركات ضغوطا متزايدة أدت إلى ارتفاع حالات الإفلاس.

فحسب المكتب الاتحادي للإحصاء في ألمانيا، ارتفع عدد حالات الإعسار في أغسطس/آب 2025 بنسبة 11.6% مقارنة بالشهر نفسه من 2024.

ألمانيا تواجه تحديا كبيرا يتمثل في موجة التقاعد المقبلة، إذ سيبلغ نحو 13.4 مليون شخص سن التقاعد عند 67 عاما بحلول 2039، أي ما يعادل 31% من القوى العاملة الحالية

وخلال النصف الأول من 2025، سُجِّلَت 12 ألف حالة إفلاس للشركات بزيادة 12.2%، مع انخفاض مطالبات الدائنين إلى 28.2 مليار يورو مقابل 32.4 مليار عام 2024.

وفي يونيو/حزيران الماضي وحده سُجِّلَت 1957 حالة بزيادة 18.4%، بمتوسط 34.6 حالة لكل 10 آلاف شركة، حيث تصدر النقل والتخزين 64.5 حالة، يليه الضيافة 52.7 والبناء 52.3.

كما سُجِّلَ 38 ألفا و16 إفلاسا للمستهلكين بزيادة 7.5%، في حين تشير التقديرات إلى أن العدد قد يتجاوز 22 ألف حالة بنهاية 2025 مقابل 21 ألفا و812 عام 2024، وهو الأعلى منذ 2015. ورغم انخفاض المطالبات، فإن عدد الموظفين المتضررين تجاوز 141 ألفا بزيادة 6%.

الديموغرافيا وسوق العمل

بنهاية عام 2024، بلغ عدد سكان ألمانيا نحو 83.6 مليون نسمة، بزيادة طفيفة قدرها 121 ألفا بنسبة 0.1% مقارنة بعام 2023. غير أن هذا النمو لم يأت من التوازن الطبيعي، إذ تجاوزت الوفيات المواليد بنحو 330 ألف حالة، في حين لم تُسَجَّل سوى 677 ألفا و117 ولادة مع انخفاض معدل الخصوبة إلى 1.35 طفل لكل امرأة، وهو مستوى أدنى بكثير من معدل الإحلال السكاني البالغ 2.1، ومن متوسط الاتحاد الأوروبي الذي يتراوح بين 1.5 و1.6.

وبالتالي، فإن استقرار عدد السكان في ألمانيا يعتمد بالكامل تقريبا على صافي الهجرة الذي بلغ نحو 420 ألف شخص عام 2024، ويشكّل ذوو الخلفية المهاجرة نحو 21.2 مليون نسمة 26% من السكان، في حين بلغ عدد الأجانب المقيمين نحو 12.4 مليون

شخص (15%) مما يبرز أن الهجرة أصبحت المصدر الرئيس لنمو السكان في ظل تراجع الولادات وضعف الخصوبة.



التجارة الخارجية تُمثّل ركيزة أساسية للاقتصاد الألماني ففي عام 2024 بلغت قيمة الصادرات السلعية نحو 1.56 تريليون يورو (رويترز) وينعكس هذا التحول الديموغرافي مباشرة على سوق العمل، فرغم التباطؤ الاقتصادي بلغ عدد المشتغلين 46.1 مليون شخص عام 2024 وهو مستوى تاريخي، وفق بيانات المكتب الاتحادي للإحصاء الألماني.

غير أن التحدي يتمثل في موجة التقاعد المقبلة، إذ سيبلغ نحو 13.4 مليون شخص سن التقاعد عند 67 عاما بحلول 2039، أي ما يعادل 31% من القوى العاملة الحالية. ورغم ارتفاع مشاركة كبار السن، إذ بلغت 85% للفئة 55-59 عاما أي ما يعادل 5.6 ملايين مشتغل، و68% للفئة 60-64 عاما أي ما يعادل 4.4 ملايين مشتغل، ولا تكفي الأجيال الأصغر لتعويضهم، خصوصا مع التراجع بعد سن 62 وزيادة الميل للتقاعد المبكر.

وتشير تقديرات الوكالة الاتحادية للعمل إلى أن الفئة 20-66 عاما ستراجع حتى منتصف ثلاثينيات هذا العقد بنحو 1.6 مليون مع هجرة مرتفعة، وقد تصل الخسارة إلى 4.8 ملايين مع هجرة منخفضة.

وهكذا يتجه التركيب السكاني نحو شيخوخة أعمق، ويواجه سوق العمل فجوة إحلال كبيرة تتطلب استقطاب مهارات جديدة، وزيادة مشاركة النساء وكبار السن، وتمديد أعمار العمل عبر التدريب وإعادة التأهيل المستمر.

قطاع الإسكان

يُعدّ قطاع الإسكان والعقارات أحد الأعمدة الرئيسة في الاقتصاد الألماني، إذ تُقدّر قيمته المضافة السنوية بنحو 393 مليار يورو، أي ما يقارب 9% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2024، حسب بيانات مكتب الإحصاء الأوروبي. وعلى صعيد العمالة، يعمل فيه أكثر من 3.1 ملايين شخص (2.65 مليون في البناء ونصف مليون في العقارات).

ورغم هذه الأهمية، فإن هذا القطاع يعاني من اختناق في المعروض، ففي عام 2024 أُنجز نحو 251.9 ألف مسكن بتراجع 14.4% عن عام 2023، مقابل هدف حكومي يبلغ 400 ألف وحدة سنوياً، كما تراجعت تصاريح البناء إلى 215.9 ألف وحدة، وهو أدنى مستوى منذ 2010 بانخفاض 16.8%، وهو ما ينبئ بضغوط إضافية العام 2025-2026 وتُقدَّر الحاجة إلى 320 ألف شقة سنوياً حتى عام 2030 لسد الفجوة السكنية. وقد شهدت أسعار العقارات في ألمانيا انخفاضاً لعامين متواصلين منذ النصف الثاني لعام 2022، قبل أن تستقر مع تعافٍ طفيف بالربع الرابع 2024 بزيادة 1.9% بعد هبوط تاريخي عام 2023 بلغ 8.4%. وفي المقابل، واصلت الإيجارات الارتفاع بفعل ندرة المعروض، حيث يقيم 52.8% من السكان بالإيجار مقابل 36% في فرنسا و24% في إسبانيا، مما يزيد الضغط على القوة الشرائية للأسر. ما يثقل الحالة الألمانية هو حجم انكشافها على الخارج في ظل تحولات عالمية متسارعة، مع استمرار الحرب الروسية الأوكرانية واحتمال فتح جبهات أوروبية أخرى مستقبلاً، وما تفرضه من أعباء على برلين.

التجارة الخارجية

تُمثِّل التجارة الخارجية ركيزة أساسية للاقتصاد الألماني، ففي عام 2024 بلغت قيمة الصادرات السلعية نحو 1.56 تريليون يورو مقابل واردات بقيمة 1.32 تريليون يورو، لينتهي العام بفائض تجاري قدره 239.1 مليار يورو، وفق بيانات المكتب الاتحادي للإحصاء.

وبالنظر إلى الناتج المحلي البالغ 4.33 تريليونات يورو، فإن تجارة السلع وحدها تعادل 66.3% من الناتج، وترتفع النسبة إلى 82.8% عند احتساب تجارة الخدمات، حسب تقديرات البنك الدولي (عام 2023) مما يعكس الانفتاح الكبير للاقتصاد الألماني. وهيكلياً، جاءت المركبات وقطع الغيار في الصدارة بنسبة 17% من إجمالي الصادرات لعام 2024، تلتها الآلات بنسبة 14%، ثم المنتجات الكيماوية بنسبة 9%. وعلى صعيد الشركاء التجاريين لألمانيا، احتلت الولايات المتحدة المركز الأول بإجمالي تبادل تجاري بلغ 252.9 مليار يورو، متقدمة على الصين التي جاءت ثانية بإجمالي قدره 246.3 مليار يورو.

ويعد الفائض التجاري الألماني من بين الأعلى عالمياً، غير أن استدامته تواجه تحديات مرتبطة بضعف الطلب الأوروبي وارتفاع تكاليف الطاقة، وهو ما قد يضغط على قدرة الاقتصاد على الحفاظ على وتيرة صادراته القوية مستقبلاً. وبعد استعراض أبرز القطاعات وركائز الاقتصاد الألماني، يتضح أنه لا يزال يتمتع بقدر كبير من القوة رغم التحديات الاقتصادية والاجتماعية، وهو أمر طبيعي في أي اقتصاد.

غير أن ما يثقل الحالة الألمانية هو حجم انكشافها على الخارج في ظل تحولات عالمية متسارعة، مع استمرار الحرب الروسية الأوكرانية واحتمال فتح جبهات أوروبية أخرى مستقبلاً، وما تفرضه من أعباء على برلين. ويظل السؤال: هل تستطيع اقتصاد ألمانيا الصمود طويلاً أمام العواصف الاقتصادية المقبلة؟ وما انعكاسات ذلك على المشهد السياسي الداخلي ودورها كحجر الزاوية باستقرار أوروبا؟

المصدر: الجزيرة

<https://www.aljazeera.net/ebusiness/2025/9/18/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A3%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7>

13 - استقرار الدولار قبل تصريحات مسؤولي الفيدرالي وبيانات التضخم

الرئيسية

المؤلف بيتر نيرس، محررة العتيبي، تم النشر 22/09/2025, 11:35

Investing.com - استقر الدولار الأمريكي يوم الاثنين بعد أسبوع متقلب سابق، حيث من المقرر أن توفر خطابات من عدد من مسؤولي الاحتياطي الفيدرالي على مدار الأسبوع اتجاهاً قبل صدور بيانات التضخم الرئيسية. في الساعة 15:20 بتوقيت السعودية، تداول مؤشر الدولار، الذي يتبع الدولار الأمريكي مقابل سلة من ست عملات أخرى، بانخفاض طفيف إلى 97.155. انخفض المؤشر إلى أدنى مستوياته في أكثر من ثلاث سنوات الأسبوع الماضي في أعقاب خفض الفيدرالي لأسعار الفائدة، قبل أن يرتفع بشكل حاد في تداولات مضطربة. التركيز على تصريحات الفيدرالي

يركز المتداولون على تعليقات من سلسلة من صانعي السياسة في الفيدرالي هذا الأسبوع للحصول على توجيهات بشأن السياسة النقدية المستقبلية في أعقاب إعادة البنك المركزي الأمريكي لدورة خفض أسعار الفائدة الأسبوع الماضي، وهو أول خفض في أسعار الفائدة هذا العام.

من المقرر أن يتحدث صانعو السياسة في الفيدرالي جون ويليامز وتوماس باركين وستيفن ميران في فعاليات منفصلة يوم الاثنين، بينما ستكون خطابات رافائيل بوستيك وميشيل باومان، ورئيس الفيدرالي جيروم باول على وجه الخصوص، محط اهتمام يوم الثلاثاء.

ستكون هذه التعليقات، بالإضافة إلى البيانات الاقتصادية القادمة، حاسمة في تحديد معنويات المستثمرين على المدى القريب، مع تبقي اجتماعين آخرين للفيدرالي هذا العام.

سيصدر مؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي الأمريكي، مقياس التضخم المفضل لدى الفيدرالي، يوم الجمعة، ومن المتوقع أن يظهر إصدار أغسطس زيادة طفيفة إلى 2.8% من الرقم السنوي البالغ 2.6% الذي شوهد في الشهر السابق.

"سيوضح العديد من متحدثي الفيدرالي هذا الأسبوع وجهات نظر اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة بشأن السياسة بعد تصريحات الرئيس باول الحذرة الأسبوع الماضي"، قال محللون في ING، في مذكرة. "مع إشارة مخطط النقاط إلى خفضين آخرين هذا العام، لا نتوقع الكثير من الدعم للدولار، الذي يبدو باهظ الثمن بشكل معتدل على المدى القصير."

ارتفاع طفيف لليورو

في أوروبا، ارتفع زوج اليورو/دولار بنسبة 0.1% إلى 1.1762، قبل صدور أحدث بيانات ثقة المستهلك في منطقة اليورو لاحقاً في الجلسة.

ومع ذلك، "يدور جدول أعمال منطقة اليورو هذا الأسبوع حول مؤشرات مديري المشتريات غداً، والتي من المتوقع أن تستقر بعد بعض القراءات الجيدة في أغسطس. في وقت لاحق من هذا الأسبوع، سيكمل مؤشر Ifo الألماني صورة استطلاع النشاط"، أضافت ING.

"القيمة العادلة على المدى القصير لزوج اليورو/دولار هي 1.190 اعتباراً من صباح اليوم، ونرى مخاطر صعودية تتجاوز مستوى 1.180 هذا الأسبوع حيث قد يفقد الدولار مكاسبه بعد اجتماع الفيدرالي."

ارتفع زوج الجنيه/دولار بنسبة 0.2% إلى 1.3499، مرتدداً بعد أن انخفض الجنيه الإسترليني إلى أدنى مستوى له في أسبوعين الأسبوع الماضي، متأثراً بالرياح المعاكسة المحلية بعد ارتفاع في الاقتراض العام البريطاني وقرار بنك إنجلترا بشأن سعر الفائدة الذي كشف عن التحدي الذي يواجهه صانعي السياسة في تحقيق التوازن بين النمو والتضخم.

بنك الشعب الصيني يبقي على أسعار الفائدة دون تغيير في مكان آخر، انخفض زوج الدولار/اليوان الصيني بشكل طفيف إلى 7.1138 بعد أن أبقي بنك الشعب الصيني على سعر الفائدة المرجعي للقروض دون تغيير في وقت سابق يوم الاثنين، كما كان متوقعاً، محافظاً على مستويات قياسية منخفضة وسط تحديات اقتصادية محلية.

أبقى بنك الشعب الصيني سعر الفائدة المرجعي للقروض لمدة عام واحد عند 3.0%، وسعر الفائدة المرجعي للقروض لمدة خمس سنوات عند 3.5%. على الرغم من ضعف الإنتاج الصناعي ومبيعات التجزئة، اختار البنك المركزي الحفاظ على موقفه السياسي، ربما في انتظار الجلسة العامة الرابعة القادمة في أكتوبر لإعادة التقييم.

ارتفع زوج الدولار/الين بنسبة 0.1% إلى 148.09، متداولاً في نطاق ضيق في أعقاب إبقاء بنك اليابان على أسعار الفائدة دون تغيير الأسبوع الماضي، بينما انخفض زوج الدولار الأسترالي/الدولار الأمريكي بنسبة 0.2% إلى 0.6579 بعد أن لاحظت محافظة بنك الاحتياطي الأسترالي ميشيل بولوك أن البيانات الاقتصادية الأخيرة تطابقت إلى حد كبير مع التوقعات، على الرغم من أن التوقعات العالمية لا تزال غير مؤكدة. هذه المقالة مترجمة بمساعدة برنامج ذكاء اصطناعي وخضعت لمراجعة أحد المحررين.. لمزيد من التفاصيل يُرجى الرجوع للشروط والأحكام الخاصة بنا ما هو السهم الذي يجب عليك شراؤه في صفقتك التالية؟

تغير قوة الحوسبة بالذكاء الاصطناعي قواعد سوق الأسهم. تقدم ProPicks AI من Investing.com عشرات المحافظ الاستثمارية الراجعة التي اختارها ذكاؤنا الاصطناعي المتطور.

منذ بداية العام، 3 من كل 4 محافظ عالمية تتفوق على مؤشرات القياسية، مع وجود 98% في المنطقة الخضراء. استراتيجيتنا الرائدة حيتان التكنولوجيا حققت ضعف أداء مؤشر إس أند بي 500 خلال 18 شهراً، مع فائزين بارزين مثل سوبر مايكرو كمبيوتر (+185%) وآب لوفين (+157%).

<https://sa.investing.com/news/forex-news/article-3000455>

14 - نص خطاب محافظ الفيدرالي باول ضمن حفل التوقعات الاقتصادية

لعام 2025 الثلاثاء 23 سبتمبر 05:22م الأخبار / أخبار البنوك المركزية

باول

ألقى جيروم باول كلمة في حفل غداء التوقعات الاقتصادية لعام 2025 الذي أقامته غرفة تجارة بروفيدنس الكبرى في وارويك، رود آيلاند، حيث استرجع آخر خطاب له عام 2019، حين أكد أن تغير التوقعات يستدعي تغير السياسات. وأوضح باول أن جائحة كوفيد-19، التي جاءت بعد خطابه بأشهر قليلة، شكّلت صدمة غير متوقعة غيّرت مسار الاقتصاد والسياسات بشكل عميق. وأكد أن استجابة الاحتياطي الفيدرالي، إلى جانب تدخل الكونغرس والإدارة والقطاع الخاص، ساعدت في تجنب تراجع اقتصادي حاد، إلا أن الأزمات المتتالية تركت ندوباً طويلة الأمد على الاقتصاد وثقة الجمهور بالمؤسسات.

وأشار محافظ الفيدرالي الأمريكي إلى أن البنوك المركزية اضطرت إلى اعتماد أدوات وسياسات جديدة غير تقليدية، صُممت خصيصاً لأوقات الأزمات، وهو ما ساهم في جعل أداء الاقتصاد الأمريكي مساوياً أو أفضل من الاقتصادات المتقدمة الأخرى. وشدد على ضرورة التعلم من الدروس السابقة لمواجهة التحديات المقبلة، مؤكداً أن هذه العملية مستمرة منذ أكثر من عقد. كما أوضح أن الاقتصاد الأمريكي يُظهر مرونة رغم

التحولات الجوهرية في سياسات التجارة والهجرة والمالية والتنظيمية والجيوسياسية، التي لا تزال آثارها طويلة الأمد غير واضحة حتى الآن.

أما عن التوقعات الاقتصادية، فقد أوضح باول أن البيانات الأخيرة تشير إلى تباطؤ النمو الاقتصادي، حيث ارتفع معدل البطالة قليلاً وتباطأت مكاسب الوظائف، في حين ازدادت مخاطر تراجع التوظيف. كما أشار إلى أن التضخم ارتفع مؤخراً وظل أعلى من الهدف طويل الأمد، وهو ما دفع الاحتياطي الفيدرالي إلى تعديل سياسته نحو الحياد.

وأوضح محافظ الفيدرالي الأمريكي أن الناتج المحلي الإجمالي نما بنسبة 1.5% في النصف الأول من العام، مقارنة بنسبة 2.5% في العام الماضي، ويعود هذا التباطؤ بشكل أساسي إلى ضعف إنفاق المستهلكين، في حين ظل قطاع الإسكان ضعيفاً، بينما شهدت استثمارات الشركات في المعدات والأصول غير الملموسة انتعاشاً ملحوظاً. كما أشار إلى أن ثقة المستهلكين والشركات انخفضت بشكل حاد في الربيع، ثم تعافت جزئياً لكنها لا تزال أقل من مستويات بداية العام.

وفي سوق العمل، شهدت البيانات تباطؤاً غير مألوف في العرض والطلب على العمال، حيث ارتفع معدل البطالة إلى 4.3% في أغسطس، وتراجع متوسط الوظائف المضافة إلى 29 ألفاً شهرياً خلال الصيف، وهو مستوى أقل من معدل "التعادل" اللازم للحفاظ على استقرار البطالة. ورغم ذلك، لا تزال بعض المؤشرات الأخرى مستقرة، مثل نسبة الوظائف الشاغرة إلى البطالة التي بقيت قريبة من 1، وكذلك المطالبات الأولية للبطالة التي لم تشهد تغيراً كبيراً.

وفيما يتعلق بالتضخم، أكد محافظ الفيدرالي الأمريكي على أن التضخم انخفض كثيراً منذ عام 2022، لكنه لا يزال مرتفعاً عند 2.7% للإنفاق الاستهلاكي الشخصي و2.9% للإنفاق الاستهلاكي الأساسي. وأوضح أن الرسوم الجمركية الأخيرة ساهمت في دفع الأسعار، معتبراً أن تأثيرها مؤقت نسبياً لكنه يمتد عبر عدة أرباع، ما يخلق حالة من الغموض بشأن المسار المستقبلي للتضخم. وأضاف أن من المهم إدارة هذه المخاطر بحذر حتى لا تتحول الزيادة المؤقتة في الأسعار إلى تضخم مستمر.

وعن السياسة النقدية، أوضح باول أن المخاطر الحالية متوازنة بين تضخم يميل للارتفاع وتوظيف يميل للتراجع، وهو ما يضع صناع القرار أمام وضع معقد بلا مسار

خالي من المخاطر. وأكد أن الإفراط في التيسير قد يُفشَل مهمة السيطرة على التضخم ويضطر الفيدرالي لاحقاً لعكس المسار، بينما التشديد المفرط قد يضر بسوق العمل بشكل غير ضروري. ولهذا أعلن أن الفيدرالي خَفَضَ الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس لتصبح بين 4% و4.5%، معتبراً أن السياسة لا تزال مقيدة بعض الشيء لكنها تمنح مساحة للتكيف مع التطورات الاقتصادية.

وشدد باول على أن السياسة النقدية ليست محددة مسبقاً، بل ستعتمد على البيانات الواردة، والتوقعات المستقبلية، وميزان المخاطر. وأكد التزام الفيدرالي بدعم أقصى قدر من التوظيف وخفض التضخم إلى 2% بشكل مستدام، معتبراً أن نجاح هذه الأهداف مهم لجميع الأمريكيين، وأن قرارات الفيدرالي تؤثر على الأسر والشركات والمجتمعات في أنحاء البلاد كافة.

<https://www.arabictrader.com/ar/news/central-banks/196305/%D9%86%D8%B5-%D8%AE%D8%B7%D8%A7%D8%A8-%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%B8-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%8A%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D8%A8%D8%A7%D9%88%D9%84-%D8%B6%D9%85%D9%86-%D8%AD%D9%81%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%82%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-2025>

15 - آراء المحللين / تحليلات الفوركس، أبرز تحركات اليوم: الأنظار على بيانات

التضخم الأمريكية

Ahmed Alsajadi، الثلاثاء 12 أغسطس 08:02م

شهد الدولار الأمريكي (USD) ارتفاعاً طفيفاً خلال تداولات نهاية الأسبوع الماضي، وسط حالة من الحذر بين المتعاملين قبيل صدور بيانات مؤشر أسعار المستهلك الأمريكي (CPI)، والتي تمثل المحرك الرئيسي لتوجهات السوق في الجلسات المقبلة. كما ساهمت الأنباء حول احتمال عقد اجتماع بين الرئيسين الأمريكي دونالد ترامب والروسي فلاديمير بوتين في تعزيز شهية الحذر لدى المستثمرين.

أهم ما ترقبه الأسواق اليوم، الثلاثاء 12 أغسطس

03:30 م مؤشر أسعار المستهلك الأمريكي (CPI) (شهري - يوليو) (المتوقع: 0.3% -

السابق: 0.2%)

03:30 م مؤشر أسعار المستهلك الأمريكي (CPI) (سنوي - يوليو) (المتوقع: 3.0% -

السابق: 2.9%)

واصل مؤشر الدولار الأمريكي (DXY) محاولاته للتعافي مخترباً مستوى 99.00، قبل أن يتخلى عن جزء من مكاسبه لاحقاً. تظل الأنظار مركزة على أرقام التضخم، يليها مؤشر تفاؤل الأعمال الصادر عن الاتحاد الوطني للأعمال (NFIB)، إلى جانب تقرير مخزونات النفط الخام من معهد البترول الأمريكي (API). كما من المنتظر أن يلقي كل من باركين وشميد، عضوي الفيدرالي الأمريكي، تصريحات قد تحمل إشارات للسياسة النقدية المقبلة.

اليورو/دولار (EUR/USD): تعرض الزوج لضغوط بيعية جديدة، متراجعاً إلى أدنى مستوى في ثلاثة أيام عند دعم 1.1600، مع استمرار الطلب على الدولار. تترقب الأسواق اليوم صدور مؤشر ZEW للثقة الاقتصادية لكل من ألمانيا ومنطقة اليورو.

الإسترليني/دولار (GBP/USD): أنهى سلسلة مكاسب استمرت لعدة جلسات، متراجعاً نحو 1.3400. تقرير سوق العمل البريطاني سيكون الحدث الأبرز للمستثمرين في الجلسة الأوروبية.

الدولار/ين (USD/JPY): حافظ الزوج على زخمه الصاعد مخترباً مستوى 148.00، بدعم من مكاسب الأسبوع الماضي، مع ترقب بيانات أسعار المنتجين ومؤشر رويترز تانكان في 13 أغسطس.

الأسترالي/دولار (AUD/USD): واصل الزوج الاتجاه الهابط لليوم الثاني، لكنه حافظ على التداول فوق 0.6500. قرار الفائدة الأسترالي صباح اليوم سيكون العامل الحاسم لاتجاهه القادم.

النفط الخام (WTI): بعد سبعة أيام من التراجع، سجل الخام ارتداداً طفيفاً، وسط متابعة التطورات الجيوسياسية بعد تمديد الاتفاق التجاري بين الولايات المتحدة والصين.

الذهب (XAU/USD): فقد المعدن الأصفر مكاسب اليومين السابقين، متراجعاً نحو \$3,440 للأونصة، وهو مستوى يتطابق مع المتوسط المتحرك البسيط لـ 55 يوماً.

الفضة (XAG/USD) انخفضت أيضاً نحو \$37.50 للأونصة وسط سيطرة الحذر على تعاملات المعادن الثمينة.
الخلاصة:

الأسواق اليوم على موعد مع أحداث محورية، حيث سيحدد قرار الفائدة الأسترالي في الصباح وتقرير التضخم الأمريكي بعد الظهر مسار الدولار واتجاهات المخاطرة في الأصول العالمية. بيانات أعلى من المتوقع قد تعزز العملة الأمريكية وتضغط على الذهب والمعادن، في حين أن أرقاماً أقل قد تدعم تحركات تصحيحية صاعدة في أزواج العملات الرئيسية والمعادن الثمينة.

<https://www.arabictrader.com/ar/analysis/forex-currencies/13713/%D8%A3%D8%A8%D8%B1%D8%B2-%D8%AA%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%86%D8%B8%D8%A7%D8%B1-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B6%D8%AE%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A%D8%A9>

16 - أسعار النفط تقفز إلى أعلى مستوى في 7 أسابيع بفعل تراجع مفاجئ في المخزونات الأمريكية الأربعاء 24 سبتمبر 2025 07:36م الأخبار / أخبار السلع النفط

ارتفعت أسعار النفط بنحو 3% إلى أعلى مستوياتها في سبعة أسابيع يوم الأربعاء، بعد تراجع مفاجئ في مخزونات الخام الأمريكية الأسبوعية، ما عزز شعوراً في السوق بتناقص المعروض وسط مشكلات في الصادرات من العراق وفنزويلا وروسيا. وصعدت عقود خام برنت الآجلة 1.68 دولار أو 2.5% لتستقر عند 69.31 دولاراً للبرميل، في حين ارتفعت عقود الخام الأمريكي غرب تكساس الوسيط (WTI) 1.58 دولار أو 2.5% لتستقر عند 64.99 دولاراً. وكان هذا أعلى إغلاق لبرنت منذ الأول من أغسطس، ولخام غرب تكساس منذ الثاني من سبتمبر.

وقالت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إن مخزونات الخام في الولايات المتحدة تراجعت الأسبوع الماضي بشكل غير متوقع بمقدار 607 آلاف برميل، مقارنة بتوقعات المحللين في استطلاع أجرته رويترز بزيادة قدرها 235 ألف برميل. لكن هذا الانخفاض

جاء أقل من السحب البالغ 3.8 مليون برميل الذي أشارت إليه مصادر السوق استناداً إلى بيانات مجموعة الصناعة المعهد الأميركي للبترول يوم الثلاثاء.

وقال جون كيلدوف، الشريك في Again Capital: "التقرير يعد داعماً إلى حد ما بالنظر إلى التراجعات التي شملت الخام والوقود المقطر والبززين في تقرير إدارة معلومات الطاقة".

كما تلقت أسعار النفط دعماً من أنباء عن استهداف الجيش الأوكراني محطتي ضخ نفط ليل الثلاثاء/الأربعاء في منطقة فولغوغراد الروسية. وتم إعلان حالة الطوارئ في مدينة نوفوروسيسك الروسية، وهي الميناء الرئيسي للبلاد على البحر الأسود وتضم موانئ رئيسية لتصدير النفط والحبوب.

وقال توماش فارغا، المحلل في PVM Oil Associates: "التركيز مؤخراً عاد إلى أوروبا الشرقية وإمكانية فرض عقوبات جديدة على روسيا".

وتواجه روسيا نقصاً في بعض درجات الوقود، إذ أدت هجمات الطائرات المسيّرة الأوكرانية إلى تقليص عمل المصافي، بحسب ما أفاد به تجار وموزعون، وذلك بعد تكثيف كييف ضرباتها على البنية التحتية للطاقة بهدف تقليص عائدات الصادرات الروسية.

واقترحت وزارة المالية الروسية رفع ضريبة القيمة المضافة إلى 22% من 20% اعتباراً من عام 2026 لتمويل الإنفاق العسكري والمساعدة في كبح عجز الموازنة المتزايد، في ما سيكون العام الخامس للحرب في أوكرانيا.

وتُعد روسيا ثاني أكبر منتج للخام في عام 2024 بعد الولايات المتحدة، وهي عضو في تحالف أوبك+ الذي يضم منظمة أوبك وحلفاءها.

وقال الرئيس الأميركي دونالد ترامب إنه يعتقد أن أوكرانيا قادرة على استعادة جميع الأراضي التي استولت عليها روسيا، في تحول مفاجئ في لهجته لصالح كييف. وكانت إدارة ترامب قد حثت في وقت سابق من الشهر الجاري دول الاتحاد الأوروبي على تسريع التخلص من النفط والغاز الروسيين.

تراجع النشاط الأميركي وعقوبات إيران

في الولايات المتحدة، انخفض إنتاج النفط والغاز والنشاط في الولايات الرئيسية المنتجة — تكساس ولويزيانا ونيو مكسيكو — بشكل طفيف في الربع الثالث من 2025، وفق ما ذكره الاحتياطي الفيدرالي في دالاس يوم الأربعاء. أما في إيران، فقال وزير النفط محسن بكتجاد إنه لن تُفرض "قيود مرهقة جديدة" على مبيعات النفط الإيرانية، وإن المبيعات إلى الصين ستستمر، بينما تكافح طهران والقوى الأوروبية للتوصل إلى اتفاق يمنع عودة العقوبات الأممية هذا الأسبوع. وأكد الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم الأربعاء أن إيران "لا تنوي بناء أسلحة نووية"، وذلك قبل أيام من احتمال إعادة فرض عقوبات دولية على بلاده بسبب أنشطتها النووية. وتخضع إيران بالفعل لعقوبات مرتبطة بأنشطة تخصيب اليورانيوم، وكانت ثالث أكبر منتج للخام داخل أوبك في عام 2024 بعد السعودية والعراق. وفي فنزويلا، قلصت شركة شيفرون (Chevron) صادرات النفط بسبب مشكلات في التصاريح الأميركية، ما عزز من حالة التفاوض قصيرة الأجل في السوق. وارتفعت أسعار النفط رغم أنباء عن توصل ثماني شركات نفطية دولية تعمل في إقليم كردستان العراق إلى اتفاقات مبدئية مع الحكومتين الاتحادية والإقليمية لاستئناف صادرات النفط، وفق ما أعلنته مجموعة صناعية. وكان العراق ثاني أكبر منتج للنفط الخام في منظمة أوبك عام 2024، بحسب بيانات وزارة الطاقة الأميركية.

<https://www.arabitrader.com/ar/news/commodities/196447/%D8%A3%D8%B3%D8%B9%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7-%D8%AA%D9%82%D9%81%D8%B2-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A3%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%88%D9%89-%D9%81%D9%8A-7-%D8%A3%D8%B3%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%B9-%D8%A8%D9%81%D8%B9%D9%84-%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AC%D8%B9-%D9%85%D9%81%D8%A7%D8%AC%D8%A6-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AE%D8%B2%D9%88%D9%86%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A%D8%A9>

17 - خطاب ترامب في الأمم المتحدة: رسائل نارية عن غزة والاقتصاد والهجرة

الثلاثاء 23 سبتمبر 03:08 2025 م الأخبار / أخبار اقتصادية

ترامب

شهدت قاعة الجمعية العامة للأمم المتحدة اليوم خطاباً مثيراً للرئيس الأمريكي دونالد ترامب، حيث ركّز ترامب على قضايا غزة، فلسطين، الاقتصاد الأمريكي، وأزمة الهجرة في أوروبا. وجاء خطاب ترامب في توقيت حساس يعكس رؤيته السياسية داخلياً وخارجياً.

ولقد أكد ترامب أن الاعتراف بدولة فلسطينية سيكون بمثابة "مكافأة ضخمة" لحركة حماس، معتبراً أن هذا الاعتراف يشجع على استمرار الصراع بدلاً من دفع جهود السلام.

وأوضح ترامب أن من يسعى لدعم السلام الحقيقي يجب أن يركز أولاً على إطلاق سراح الرهائن المحتجزين لدى حماس. وأضاف ترامب بحزم أن الحرب في غزة يجب أن تتوقف فوراً، داعياً المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤوليته في هذا الملف.

وتطرق ترامب إلى إنجازاته في السياسة الخارجية، مشيراً إلى أنه سيع حروب خلال الأشهر الأخيرة، بعضها استمر لعقود طويلة. واعتبر ترامب أن الأمم المتحدة لم تدعم الولايات المتحدة بشكل كافٍ في مساعيها لوقف النزاعات، لكنه شدّد على أن إدارته تسعى لتثبيت الاستقرار العالمي.

على الصعيد الاقتصادي، استعرض ترامب ما وصفه بالعصر الذهبي لأمريكا. وأوضح ترامب أن بلاده بعد تسلمه الحكم باتت تتمتع بأقوى اقتصاد وجيش وحدود، وأن الولايات المتحدة اليوم أكثر جذباً للاستثمارات العالمية. ولفت ترامب إلى أن سوق الأسهم وصل لأعلى مستوياته، بينما تشهد رواتب العمال أكبر ارتفاع لها منذ ستة عقود، مؤكداً أن هذه النتائج تحققت بفضل التخفيضات الضريبية والسياسات الاقتصادية التي تبنتها إدارته.

كما وجّه ترامب انتقادات لاذعة للهجرة غير الشرعية، مؤكداً أن الأمم المتحدة تدعم من يحاولون دخول الولايات المتحدة بشكل غير قانوني، في حين تسعى إدارته لطردهم. وأضاف ترامب أن أوروبا تواجه خطراً حقيقياً بسبب سياساتها في استقبال

المهاجرين، داعياً إلى معالجة جذور الأزمة في الدول المصدرة للهجرة بدلاً من استقبال اللاجئين.

وبدا خطاب ترامب في الأمم المتحدة مزيجاً من الرسائل السياسية المباشرة والوعود الاقتصادية، حيث سعى ترامب إلى التأكيد على نجاحاته الداخلية والخارجية، مع تحذيرات صريحة بشأن التهديدات التي يراها تحديات للأمن والسلام الدوليين.

<https://www.arabictrader.com/ar/news/economy/196292/%D8%AE%D8%B7%D8%A7%D8%A8-%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%85%D8%A8-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9-%D8%B1%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D9%84-%D9%86%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D9%86-%D8%BA%D8%B2%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%A9>

انتهى التقرير

The report ended

Raport się zakończył

الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
تقارير

تحية طيبة،

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي التخصصي رقم 547/2025،

قضايا الاقتصاد العالمي - الاستثمار، تركيا، الشحن البحري

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 12 تشرين الأول، 2025

التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. يتم تقديمه للأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين لتسهيل الوصول إلى المعلومة الاقتصادية. ربما تحتاج بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص، حيث قد لا تكون موثوقة بما يكفي. يُرجى المساعدة في التحقق من هذه المعلومات وذكر المصدر لضمان الموثوقية. يُعفى المؤلف من المسؤولية عن أي معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، حيث يكون المصدر المثبت في أسفل كل مادة هو المسؤول.

ملاحظة: يرجى إبلاغي في حالة عدم رغبتك في استمرار تلقي التقرير حتى يتم حذف اسمك من

قائمة البريدية. شكراً.

رابط تحميل التقرير بصيغة بي دي أف: هنا

M E A K Specialized Weekly Economic Report No. 547/2025,

Global Economic Issues

Prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

This report is the result of monitoring economic media and the internet. It is provided to academics, economists, decision-makers, and followers to facilitate access to economic information.

Some of the information and data in the report may require verification by an expert or specialist, as it may not be sufficiently reliable. Please assist in verifying this information and citing the source to ensure reliability. The author absolves themselves of responsibility for any inaccurate or misleading information in the report, as the source cited at the bottom of each article is responsible.

Note: Please inform me if you do not wish to continue receiving the report so that your name can be removed from the mailing list. Thank you.

Download link for the report in PDF format: [\[here\]](#)